الوثائق الرسمية

الجمعية العامة

اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

الجلسة العامة ١٤٤٣
الثلاثاء، ١١ تموز/يوليه ١٩٩٥، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس بالنيابة: السيد بنغورا (سيراليون)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٥٠.

مسألة جبل طارق (A/AC.109/2025)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): معروض على اللجنة ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة، ترد في الوثيقة A/AC.109/2025.

أود أن أبلغ الأعضاء بأن وفد اسبانيا قد أعرب عن رغبته في الاشتراك في نظر اللجنة في هذه المسألة. ووفقا للممارسة المتبعة، وإذا لم أسمع أي اعتراض، سأدعو وفد اسبانيا إلى شغل مقعد إلى طاولة اللجنة.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد بيريز ـ غريفو (اسبانيا) وأعضاء وفده مقاعد إلى طاولة اللجنة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): فيما يتعلق بهذا البند، أود أن أبلغ اللجنة بأن رئيس وزراء جبل طارق، الأونرابل جو بوسانو، أعرب عن رغبته في الإدلاء ببيان. ورهنا بموافقة الأعضاء ووفقا للإجراء المتبع، اقترح على اللجنة أن تدعوه إلى الإدلاء ببيان.

تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد جو بوسانو، رئيس وزراء جبل طارق، مقعدا إلى طاولة اللجنة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لرئيس وزراء جبل طارق.

السيد بوسانو (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أرغب في أن أشكركم، سيدي، على اتاحتكم لي مرة أخرى فرصة الإدلاء ببيان أمام اللجنة الخاصة بالنيابة عن شعب جبل طارق.

في الشهر الماضي، احتفلنا بالذكرى السنوية الخمسين لتوقيع ميثاق الأمم المتحدة. إن مسألة إنهاء الاستعمار كانت في صلب عمل الأمم المتحدة وزيادة مجموع الأعضاء فيها من ٥١ دولة إلى ١٨٥ دولة،

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

95-85619
9585619

وكان جبل طارق جزءا من هذه العملية من البداية تقريبا. ففي ١٩٤٦، قدمت المملكة المتحدة اسم جبل طارق بوصفه إقليما مشمولا بالإدارة، تحيل فيما يتعلق به تقارير إلى الأمم المتحدة، بموجب المادة ٧٣ (هـ) من الميثاق. وقدمت هذه التقارير التي نظرت هذه اللجنة فيها منذ ١٩٦٣.

إن قرار حكومة بلدي بالسعي لإعمال حقوق سكان جبل طارق في تقرير المصير وإنهاء الاستعمار عن طريق التمثيل المباشر أمام هذه اللجنة واللجنة الرابعة مثّل حدا فاصلا في تطور شعب الإقليم فيما يتعلق بهذه المسائل. وكما ذكرت في خطابي الأول أمام اللجنة الخاصة في ١٩٩٢، كان هناك انقطاع مدته ٢٥ عاما لم يسع جبل طارق خلاله إلى عرض وجهات نظره أمام هذه اللجنة. وقد ولّد هذا انطباعا خاطئا بأن اللجنة الخاصة لم تكن مكترثة بتطلعات سكان جبل طارق وربما كانت معادية أيضا لهذه التطلعات.

ويسعدني أن أبلغ بأنه جرى تغير كامل في الحالة. فهذه اللجنة ينظر إليها بوضوح الآن ـ وكما ينبغي - بوصفها لجنة تستجيب لآراء الشعب المستعمر وترحب بفرصة الاستماع إلى هذه الآراء، وذلك حتى تكون في وضع أفضل لمعالجة مسألة إنهاء الاستعمار من منظور إعطاء الأولوية لرغبات شعب الإقليم على أي عامل آخر.

وكما يدرك الأعضاء، قمنا بأكبر قدر ممكن من الدعاية في الإقليم لعمل اللجنة الخاصة ولمثولي أمام الأمم المتحدة وفقا لأحكام الميثاق وقرارات الأمم المتحدة. والأثر الذي ترتب على نشر المعلومات هذا عن برنامج إنهاء الاستعمار وخطة العمل ولّد توقعات في أوساط شعب جبل طارق، بأن نضالنا الذي استمر ٣١ عاما من أجل الاعتراف بحقنا في أرضنا قد أخذ، بعد طول لأي، يسير قُدما.

وفي العام الماضي، أبلغت اللجنة بأن الاحتفالات باليوم الوطني لجبل طارق أدت إلى تفجر مشاعر شعب بلغ سن الرشد، يعبر عن نوع الشعور الذي ظهر في أجزاء أخرى من العالم أثناء عملية إنهاء الاستعمار. ويقال إن الصورة أفصح بكثير من ألف كلمة. فعندما يشاهد الأعضاء الأشرطة التلفزيونية التي التقطت لليوم الوطني لعام ١٩٩٤، والتي أقدمها، فإنهم سيدركون فورا ما كان بالنسبة للذين مروا بتجربة الخروج من هيمنة الاستعمار جزءا من تاريخهم.

فإذا كان لبعثة زائرة تابعة للجنة الخاصة أن تشاركنا في احتفالاتنا في شهر أيلول/سبتمبر القادم، فلن يظل أي شك في نفوس أعضائها في أصالة هويتنا المستقلة بوصفنا شعبا. ولذا أقول: "تعالوا إلى جبل طارق وشاركونا احتفالنا بيومنا الوطني". ولن يبقى أدنى شك بعد ذلك لدى الذين يشاركوننا. فجميع الذين شاركونا في ١٩٩٤ ـ من سياسيين بارزين من المملكة المتحدة واسبانيا والبرتغال وأمريكا الجنوبية وهولندا ـ اقتنعوا بما رأوه وقدموا الدعم لقضيتنا.

فما نراه في جبل طارق يمكن وصفه بالعبارة الواردة في القرار ١٥١٤ (د - ١٥)، الذي يعترف "أن شعوب العالم تحدوها رغبة قوية في زوال الاستعمار" (الفقرة السادسة من الديباجة). وهو أيضا، بحسب العبارة الواردة في القرار ١٥١٤ (د - ١٥)، المبدأ الثاني من المرفق، مثال على "حالة دينامية من التطور والتقدم نحو نيل ... الحكم الذاتي". وقد وجه هذان القراران الرئيسيان عملية إنهاء الاستعمار منذ إنشائها.

وبالإضافة إلى عملنا على تطوير قضيتنا داخليا، قمنا بنقلها إلى الخارج ـ فلم نعرضها فقط أمام اللجنة الرابعة واللجنة الخاصة؛ ولكن نقلناها أيضا إلى جنيف وإلى لجنة الرصد المعنية بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ وإلى الدولة القائمة بالإدارة؛ وإلى المؤتمر المعني بالأقاليم التابعة، وإلى جارتنا، مملكة اسبانيا.

وفي السنة الماضية، تكلمت في حلقات دراسية عقدت في كلية الحقوق في جامعة غرانادا، وفي اشبيلية، حيث تكلمت أمام منظمة تمثل وجهاء مجتمع رجال الأعمال في مقاطعة الأندلس المجاورة؛ وفي مدريد تكلمت أمام منظمة وطنية يطلق عليها "نادي سيغلو ٢١"، تمثل عينة من المثقفين الذين ينتمون إلى مختلف قطاعات الحياة في مملكة اسبانيا. وفي جميع هذه المناسبات، حاولت التدليل لصانعي الرأي في ذلك البلد الجار ليس فقط على الدافع الذي لا يمكن كبحه لدى سكان جبل طارق من أجل الاعتراف بحقنا في تقرير المصير ومن أجل

إنهاء استعمار بلدنا، بل دللت أيضا على رغبتنا في العيش في جو من الوئام والتعاون مع مملكة اسبانيا.

إن الوعي المتزايد بواقع الهوية الثقافية والواقع المستقل لشعبنا يتعزز الآن في اسبانيا ويعدل من مواقفها تجاه جبل طارق. ومما يؤسف له أنه بالرغم من أن هذا يحدث في المجتمع، فإنه لا يجد أي تجسيد في الدوائر الرسمية، حيث أدت جميع جهودنا الرامية إلى النهوض بقضية القضاء على الاستعمار وإلى المشاركة في استئصاله بحلول العام ٢٠٠٠، على الصعيدين الداخلي والخارجي، إلى تزايد الموقف العدائي من قبل الحكومة. فهي تعتبر الجهود التي تبذلها حكومة بلدي، وبالنيابة عن شعبي، تهديدا لهدفها المتمثل في ضم جبل طارق ودمجه تحت السيادة الاسبانية.

وما من حكومة أخرى في أي إقليم مستعمر آخر بذلت جهودا توازي الجهود التي بذلناها منذ ١٩٩٢ من أجل إحقاق الحق في إنهاء الاستعمار. ومن الصحيح أيضا أنه لا يوجد اليوم أي إقليم مستعمر آخر يواجه مهمة بنفس الصعوبة التي تواجه مهمتنا في ضمان تقرير المصير. وفي سبيل تحقيق تطلعاتنا وتحقيق هدف هذه اللجنة، هدف استئصال الاستعمار بحلول العام ٢٠٠٠، سنكون بحاجة إلى مساعدة اللجنة.

وأود الآن أن انتقل إلى مسألة العلاقات مع الدولة القائمة بالإدارة. فدستور جبل طارق، مثل دساتير معظم المستعمرات البريطانية يقسم المسؤولية السياسية أساسا بين حكومة الإقليم بشأن معظم السياسات المحلية والدولة القائمة بالإدارة بالنسبة للعلاقات الخارجية. وفي حالة جبل طارق، فقد أدى هذا إلى آثار غير متوقعة فيما يتعلق بالتزامات الاتحاد الأوروبي، تنطبق على جبل طارق بوصفه المستعمرة الوحيدة التي انضمت إلى الاتحاد الأوروبي في ١٩٧٣، مع المملكة المتحدة.

فقبول وجهة النظر القائلة بأن المسائل المنبثقة من عضويتنا في الاتحاد الأوروبي شؤون خارجية من شأنه أن يمثل خطوة تراجعية من الناحية الدستورية، مخفضا قائمة المسائل الداخلية ومهيئا لواقع عودة الاستعمار، مما يتناقض مع أحكام المادة ٧٣ (ب) من الميثاق، التي تطلب من المملكة المتحدة تطوير الحكم الذاتي للإقليم.

وفي أعقاب الانتخابات العامة الأخيرة، وفي الافتتاح الرسمي للمجلس النيابي السابع لجبل طارق، يوم ١٥ شباط/فبراير ١٩٩٢، قال حاكم جبل طارق:

"إن الحكومة تجري استعراضا لنظام جبل طارق الدستوري لعام ١٩٦٩ بغية اقتراح تعديلات لتحديثه وجعله معبرا عن التطورات التي حدثت على مدى الـ ٢٠ عاما الماضية في العلاقة بين حكومة صاحبة الجلالة في المملكة المتحدة وحكومة جبل طارق، وعن تطور الجماعة الأوروبية. وستسعى حكومة جبل طارق إلى الشروع في إجراء مناقشات مبكرة بشأن هذا الموضوع المعقد مع حكومة صاحبة الجلالة.

ويتمثل تعقد الموضوع في وجود ممارسة مستمرة منذ عام ١٩٩٢ ولكنها لم تكتمل بعد. وقد أقرت حكومة المملكة المتحدة ذاتها بوجود هذه الصعوبات. وفي مؤتمر الأقاليم التابعة المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، وصف وزير الخارجية الحالة في جبل طارق بأنها:

"صعبة بصفة خاصة بسبب هذه العلاقة مع الاتحاد الأوروبي".

وعلى الرغم من أنه تسنى في عام ١٩٩٣ تحقيق قدر كبير من الاتفاق بشأن تعيين الحدود بيننا وبين الدولة القائمة بالإدارة في مجال ترجمة التزامات الاتحاد الأوروبي إلى قانون وطني في جبل طارق، فما زالت هناك مسائل غير محسومة لا بد من تسويتها.

ومع ذلك، تعتقد حكومتي أنه من الممكن تحقيق توازن يقبله الطرفان ويحمي موقف المملكة المتحدة فيما يتعلق بمسؤوليتها عن جبل طارق في الاتحاد الأوروبي، وفي الوقت ذاته يحمي الاستقلال الذاتي لحكومتي دون تقويض امتيازاتنا الدستورية.

ومن الواضح أن عضوية اسبانيا في الاتحاد الأوروبي التي ترجع إلى عام ١٩٨٦ كانت عاملا هاما في زيادة تعقيد الأمور. ونحن لا نستهين بالصعوبات التي تصادف الدولة القائمة بالإدارة في كفالة الحماية الكافية لمصالحنا، ومن جراء الضغوط المستمرة التي نتعرض لها من اسبانيا داخل الاتحاد

الأوروبي. إلا أن تفهمنا لهذه الصعاب لا يمكن أن يمنعنا من الضغط عليها لكي تدافع عن حقوقنا على النحو المطلوب منها بموجب المادة ٧٣ من الميثاق.

وأعلم أن الشكوى الرئيسية من شخصي في لندن هي أنني متشدد أكثر من اللازم في إعطاء الأولوية لجبل طارق وشعبه في معاملاتي مع الدولة القائمة بالإدارة. وإنني أعترف بهذه الحقيقة ولكنني لا أعتذر عنها. فهي المهمة التي انتخبني شعبي للقيام بها.

أما موقف الحكومة الاسبانية فهو الدأب بلا خجل على استغلال كل فرصة داخل الاتحاد الأوروبي لممارسة الضغط على المملكة المتحدة، والضغط علينا من خلال المملكة المتحدة. والهدف هو الحد من تطور الوعي الوطني لدى شعب جبل طارق واتجاهه نحو تقرير المصير وإنهاء الاستعمار، وذلك في انتهاك صارخ للمسؤولية التي تتحملها اسبانيا بموجب ميثاق الأمم المتحدة وعهد حقوق الإنسان ذي الصلة اللذين وقّعت عليهما اسبانيا وما زالت صلاحيتهما منطبقة على إقليم جبل طارق دون شروط.

وأود أن أذكر اللجنة بأن اسبانيا، حينما اعترضت على إدراج الجيبين الاسبانيين، سبته ومليله، في قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، ورفضت أن يكونا خاضعين لشروط الإبلاغ التي وضعتها الأمم المتحدة لهذه اللجنة، كانت تتعلل على وجه التحديد بأنهما لا يتميزان بهوية مستقلة. وحجة اسبانيا في ذلك هي أن النزاع مع المغرب نزاع إقليمي على مدينتين اسبانيتين، وأن موقعهما الجغرافي لا يجعل منهما مستعمرتين. وحقيقة أنهما أدمجتا في الدولة الاسبانية القومية وأن مواطني هاتين المدينتين يتمتعون بنفس المركز الذي يتمتع به المواطنون في البر الرئيسي الاسباني، وأن القوانين الوطنية في اسبانيا تنطبق عليهما دون تمييز مثلما تنطبق على سائر الأراضي الوطنية ـ كل هذا يعني أنهما ليستا من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

وعلى النقيض من ذلك، كانت اسبانيا على الدوام تقبل أن المادة ٧٣ من الميثاق تنطبق على شعب إقليم جبل طارق. والمبدأ الرابع من مرفق القرار ١٥٤١ (د - ١٥) ينص على أنه،

> "يوجد، مبدئيا، التزام ثابت بإرسال المعلومات بالنسبة إلى أي إقليم يكون منفصلا جغرافيا عن البلد الذي يقوم بإدارته ومتميزا عنه من الناحيتين الاثنية والثقافية أيهما أو كلتيهما". (القرار ١٥٤١ (د - ١٥)، المرفق، المبدأ الرابع)

وهذا يجعل منا شعبا عن جدارة واستحقاق. فلسنا مجموعة من المغتربين الأجانب يعيشون في جنوب اسبانيا، كما يستمرون في وصفنا. ولنا حق في وطننا وقد صممنا على الدفاع عن هذا الحق.

ورغم أنه لا يمكن أن يوجد شك في أن إقليم جبل طارق وشعبه، بموجب القانون الدولي، كيان متميز عن البلد الذي يقوم بإدارته، فما زالت الحكومة الاسبانية تتصرف كما لو كان الأمر ليس كذلك. فهم يعترضون على اشتراك اتحادات جبل طارق الرياضية في المباريات الدولية، ويرفضون الاعتراف بعضوية شرطة جبل طارق الملكية في الانتربول. ووكالاتهم التنفيذية لا تتعاون في معظم الأحيان مع النظام القضائي في جبل طارق. ولا يعترفون بوثائق الهوية التي تصدرها حكومتي، وهو ما يتعارض مع التزامات الاتحاد الأوروبي. وهم، أخيرا، لا يسمحون حتى لكلابنا بالدخول في العروض الدولية التي تقام للكلاب.

وهذا السلوك الذي تدينه حكومتي، يتنافى مع روح ميثاق الأمم المتحدة، ويتعارض مع القرار ٢١٣١ (د - ٢٠) المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٥، والقرار ٢٦٢٥ (د - ٢٥) المؤرخ ٢٤ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٠، اللذين يطلبان إلى البلدان الأعضاء عدم ممارسة أي شكل من أشكال الضغط على الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي لردعها عن السعي لإعمال حقها في تقرير المصير.

واسبانيا لا تخفي أنها ترى أن مثولي المتكرر أمام هذه اللجنة، ورسائلي إلى اللجنة الرابعة، ومخاطبتي للجنة جنيف المنشأة بموجب عهد حقوق الإنسان، واشتراكي في اجتماعات صندوق النقد الدولي بوصفي عضوا في وفد المملكة المتحدة، وجميع محاولات حكومتي لتعزيز الهوية الوطنية لشعبي وفقا لقرارات الأمم المتحدة، أعمال معادية للأمة الاسبانية.

ونحن أبناء جبل طارق لا يمكن أن ينكر علينا حقنا في إنهاء الاستعمار. والخلاف بين مملكة اسبانيا والمملكة المتحدة على جبل طارق، والذي اعترفت هذه اللجنة بوجوده في عام ١٩٦٤، لم يقصد به إطلاقا، ولا يمكن أن يكون القصد منه، أن يكون إعلانا عن مذهب يحرم أهالي جبل طارق من حقهم في تقرير المصير. وقد سعت حكومتي دوما، في دفاعها عن ذلك الحق، إلى توضيح أن المطالبة بالاعتراف بحقنا بوصفنا شعبا ليست عملا عدائيا موجها نحو جارتنا.

وفي تشرين الأول/اكتوبر الماضي خاطب ممثل ألمانيا اللجنة الرابعة باسم الاتحاد الأوروبي قائلا:

"إن الاتحاد الأوروبي يؤكد تأييده لمبدأ تقرير المصير والإجراءات المتسقة مع الميثاق والرامية إلى القضاء على الاستعمار في الأقاليم المتبقية غير المتمتعة بالحكم الذاتي، بغض النظر عن موقعها الجغرافي وحجم سكانها".

وقد ذكرت من قبل أننا أعضاء في الاتحاد الأوروبي وأن عضويتنا في الاتحاد تمس العلاقة الاستعمارية القائمة بيننا وبين الدولة القائمة بالإدارة بالطرق التي وصفتها. وبما أننا من مواطني الاتحاد فإ، بيان الرئاسة الألماني الذي اقتبست منه لتوي هو أيضا بيان أدلي به نيابة عنا. ثم استطرد قائلا، وهو يشير إلى النص المقدم من اللجنة الخاصة،

"هذا النص يقوم أساسا على فرضية منطقية مفادها أن السبب الوحيد في أن جميع الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي لم تمارس حقها في تقرير المصير هو أن الدولة القائمة بالإدارة تنكر عليها هذا الحق".

ومما يدعو إلى السخرية أن يدلي بهذا البيان باسم أبناء جبل طارق، الذين هم مواطنون في الاتحاد، في حين ينطبق بصورة محددة على أبناء جبل طارق الذين يجري التمييز ضدهم بهذه الطريقة عن طريق إنكار الدولة القائمة بالإدارة لحقهم في تقرير المصير وذلك بسبب معاهدة يعود تاريخها إلى عام ١٧١٣.

ومستعمرة جبل طارق هي المستعمرة البريطانية الوحيدة في هذا الوضع. وحق تقرير المصير لا ينكر على أبنائها بسبب إدعاء اسبانيا بحقها في الإقليم. ويوجد أيضا إدعاء إقليمي من قِبل الأرجنتين بحقها في جزر فوكلاند. وعلى الرغم من ذلك، فإن دستور عام ١٩٨٥ المطبَّق في الجزر يكرس الحق غير القابل للتصرف في تقرير المصير. والحجة الوحيدة التي استعملتها المملكة المتحدة، في حالتنا، ترتكز على معاهدة أوتريخت المبرمة عام ١٧١٣.

وتتسرب تلك الحجة في بعض الأحيان بطرائق غير لافتة للنظر تماما. فعلى سبيل المثال، يقول بيان المملكة المتحدة الصادر في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ والموجه إلى اللجنة الرابعة، والذي أشار إلى تقرير اللجنة الرابعة هذه، ما يلي:

"وضمن القيود الناجمة عن التزامات تعاهدية رحبنا بالاعتراف بأن لشعب الإقليم غير المتمتع بالحكم الذاتي أن يقرر، في نهاية المطاف، مركزه للمستقبل."

وكانت عبارة "ضمن القيود الناجمة عن التزامات تعاهدية" إشارة إلى جبل طارق، على الرغم من أنه لم تتم تسميته. فهل بإمكان المملكة المتحدة أن تدفع بصدق بأن هناك تقييدا ناجما عن التزامات تعاهدية يمنع إعطاء جبل طارق المعاملة نفسها التي تعتبرها المملكة المتحدة المعاملة الصحيحة لأي اقليم مستعمر آخر؟

ما هي هذه المعاهدة التي نتكلم عنها؟ هل هي معاهدة تم توقيعها في السنوات القليلة الماضية؟ وهل هي معاهدة لها علاقة بإنشاء الاتحاد الأوروبي؟ وهل هي معاهدة تتعلق بالقانون الدولي المعاصر؟ كلا. إنها معاهدة وقعت في عام ١٧١٣. وفقرة المنطوق هي المادة العاشرة من معاهدة السلم والصداقة بين بريطانيا العظمى واسبانيا، التي تم التوقيع عليها في أوتريخت يوم ١٣ تموز/يوليه ١٧١٣. وتتضمن المادة العاشرة الإشارة إلى ما سيحدث لجبل طارق في المستقبل حيث تقول يلي:

"وإذا بدا فيما بعد لتاج بريطانيا العظمى أن من الملائم أن يمنح أو يبيع أو

يُحول بأي وسيلة ملكية مدينة جبل طارق المذكورة، فيما هو متفق عليه ومقرر بموجب هذا أن تُعطى الأفضلية دائما لتاج اسبانيا قبل أي شخص آخر." (معاهدة أوتريخت، المادة العاشرة).

ولكن المادة العاشرة تنص أيضا على الشرط التالي:

"وجلالة الملكة البريطانية بناء على طلب من الملك الكاثوليكي لا تقبل، أن يُعطى إذن تحت أية حجة، لليهود أو المسلمين بالإقامة في مدينة جبل طارق المذكورة أو النزول فيها ولا توافق على ذلك." (المرجع نفسه)

إن ذلك الشرط لم يُحترم. وما من أحد يقول بأنه ينبغي أن يُحترم. فمن الجلي أنه انتهاك صارخ لحقوق الانسان ويتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة وإعلانات حقوق الإنسان. ولكن هل هذا التزام تعاهدي يقيد المملكة المتحدة، بوصفها الدولة القائمة بالإدارة، ويطالبها بأن تميز في جبل طارق بين المسيحيين واليهود والمسلمين؟ وإذا قلنا أنه لا يمكن إقرار هذا الانتهاك بالذات لحقوق الإنسان، فكيف يمكن سوق الحجة بأن الأحكام الارتكاسية في تلك المادة نفسها، وهي الأحكام التي تشكل أيضا انتهاكا لحق الإنسان في تقرير مصير شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، لا تزال صالحة ويمكن تأييدها؟ تلك هي المعاهدة التي نتكلم عنها.

هذا ما يحرم شعبي في عام ١٩٩٥ من حقوقه الأساسية بموجب ميثاق الأمم المتحدة. وإنني أقر بأنه مما ينطوي على الإهانة لذكاء أي أنسان أن يتوقع أن تؤخذ هذه الحجة على محمل الجد. ومع ذلك فإن هذا ما هو متوقع.

ويشكك آخرون في شرعية الحجة. وسأقتبس من كتاب صدر في عام ١٩٨٣ بقلم هوارد س. ليفي بعنوان "مركز جبل طارق". والأستاذ ليفي هو استاذ فخري في القانون الدولي في كلية القانون التابعة لجامعة سانت لويس. وقال معلقا على المعاهدة ما يلي:

"ويبدو أن اسبانيا تتخذ موقفا يتمثل في أنه خلافا لمعاهدات أو اتفاقات أخرى أبرمت في القرون الماضية وأوجدت حالات استعمارية ... يوجد شيء مقدس بشأن معاهدة أوتريخت."

وبعد تحليل الحالة، يستنتج ما يلي:

"إن كيفية اختلاف الحالة الاستعمارية لجبل طارق عن الحالة التي كانت قائمة في مستعمرات سابقة [أربع خرى] لم تفسر قط تفسيرا كافيا."

وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨، أشارت لجنة حقوق الإنسان خلال دورتها الرابعة والثلاثين إلى أن باب التوقيع فتح العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في عام ١٩٧٦ وإلى أن اسبانيا والمملكة المتحدة كلتيهما أصبحتا طرفين فيه. وبموجب العهد، تعيَّن إذن على كلا البلدين أن يعززا تقرير المصير في الأقاليم التابعة المتبقية. وقد أخبرت المملكة المتحدة في عام ١٩٨٨ أن الخيار في حالة جبل طارق لا يمكن أن يقتصر على بقائه مستعمرة أو أن يصبح إسبانياً بسبب معاهدة أوتريخت.

ومتابعة لهذا الأمر، عندما عَرضت قضيتي في جنيف في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي على لجنة الأمم المتحدة التي ترصد نظير هذا العهد، وهو العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام ١٩٧٦، ذكَّرتها بمحتويات المادة الأولى من العهد. وقد وسعت المملكة المتحدة ذلك العهد ليشمل جبل طارق دون تحديد في عام ١٩٧٦. ونحن لم نقل لهم أن يفعلوا ذلك، ولم نجبرهم على فعل ذلك. فقد فعلوا ذلك على نحو حر وطوعي. ونص الفقرة ٣ من المادة الأولى ما يلي:

"على الدول الأطراف في هذا العهد، بما فيها الدول التي تقع على عاتقها مسؤولية إدارة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي والأقاليم المشمولة بالوصاية، أن تعمل على تحقيق حق تقرير المصير، وأن تحترم هذا الحق، وفقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة".

وهذه الأحكام إلزامية. وهذا قانون دولي. وهذا لا يعني أن باستطاعة المملكة المتحدة أن تتصرف، إذا شعرت بالرغبة في ذلك وإذا لم يسبب ذلك أية مشاكل. فهي تقول إنها ستفعل ذلك. وهي تقول

إنها ستعزز لا إنها ستنكر. كم تستطيع أن تبتعد عن العمل على تحقيق شيء ما؟ إنك تتجه إلى القطب المقابل لو أنكرت ذلك. والأمر ملزم بالنسبة لمملكة اسبانيا على حد سواء، وهي التي وقّعت أيضا دون أن تتحفظ بشأن جبل طارق.

ولقد كانت استجابة اللجنة في العام الماضي مشجعة جدا. وأعتقد أن الدولة القائمة بالإدارة لم تسترع انتباه هذه اللجنة إلى هذا الأمر، حيث أنه لا يرد في ورقة العمل التي أعدتها الأمانة العامة. ولقد قام أحد أعضاء اللجنة، وهو استاذ ألماني في القانون الدولي، بسؤال الممثل البريطاني ما يلي:

"إن سؤالي واضح وبسيط للغاية. هلتعتبر المملكة المتحدة أنه في عام ١٩٩٤، أي بعد إبرام معاهدة أوتريخت بحوالي ٢٩٠ عاما، ما زال الجواب الذي اعطيتموه فيما يتعلق بجبل طارق، ومفاده أن أي تغييرات في مركزها يجب أن يأخذ بعين الاعتبار أحكام معاهدة اوتريخت؟ إن لدينا معاهدة أبرمت عام ١٧١٣ وما لم توافق اسبانيا على تقرير المصير، لا توجد خيارات لجبل طارق. وأنا أتساءل هل ما زالت هذه الحالة قائمة؟"

وأجاب المندوب البريطاني - بصورة واهية إلى حد ما فيما أعتقد - قائلا:

"لا يسعني إلا أن أقول إن وجهة نظر حكومة المملكة المتحدة والحكومة الاسبانية هي أن هذا الحكم، بوجه خاص، في معاهدة أوتريخت لا يزال ساريا وملزما ويمثل قيدا على انتقال جبل طارق إلى الاستقلال، لا إلى الحكم الذاتي."

هل هذا يعني أن سكان جبل طارق بإمكانهم ممارسة تقرير المصير بشرط أن يكون الخيار بين الاندماج أو الارتباط الحر أو الخيار الرابع الذي تعترف به الأمم المتحدة؟ وذلك، في تلك الحالة، مسألة تقتصر علينا وعلى الدولة القائمة بالإدارة وليس لإسبانيا رأي فيها، وأن ذلك الرأي تشاطره اسبانيا؟ ونتيجة لهذه المداولات أدرجت اللجنة في تقريرها النهائي لأول مرة تعليقا بالنسبة لجبل طارق أرى أن اللجنة الخاصة ينبغي أن تأخذه في اعتبارها:

"تلاحظ اللجنة القلق المعرب لها بشأن الحالة في جبل طارق فيما يتصل بحق تقرير المصير المعترف به في المادة ١ من العهد، وتطلب إلى جميع الأطراف في الحالة القائمة كفالة الاحترام الكامل لجميع الحقوق المعترف بها في العهد فيما يتصل بالتطورات المتعلقة بجبل طارق في المستقبل". (E/1995/22، الفقرة ٢٧٢)

وأعتقد أن هذا كان أكثر الردود التي تلقيناها من جهاز تابع للأمم المتحدة تشجيعا.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ أيضا، تم التوصل إلى استنتاج مماثل في ورقة أعدتها جامعة فوردهام. وبعد بحث مستوف للمسائل القانونية خلص المؤلف، سيمون ج. لينكولن، إلى استنتاج مفاده أن شعب جبل طارق يملك الحق في تقرير المصير. وقد حث الأمم المتحدة على تجاهل الأحكام الارتكاسية البالية لمعاهدة أوتريخت والاعتراف بالحق الأساسي لجبل طارق. وأنا شخصيا قمت بنشر بحث في "انترناشونال لو جيرنال" في أيار/مايو من هذا العام، عرضت فيه الحجج المألوفة لدى هذه اللجنة. وسأقوم بتعميم نسخ منه في اللجنة.

هناك في الواقع ثلاث روايات، وليس واحدة، عن أثر معاهدة أوتريخت على عملية إنهاء الاستعمار في حالة جبل طارق. الرواية الأولى - وهي الرواية التي تدحضها المقالة التي نشرت في "انترناشونال لو جيرنال" - هي الرأي الذي تراه مملكة اسبانيا. إن موقف اسبانيا هو أن التفسير الدقيق لنص المادة العاشرة من معاهدة أوتريخت يحول دون ممارسة سكان المستعمرة لأي خيار أيا كان. ووفقا لهذا الرأي فإن رغبات شعب جبل طارق ليس لها أي وزن. إن رأي مملكة اسبانيا هو أن جبل طارق يظل مستعمرة بريطانية إلى أن تتولى اسبانيا السلطة عليه. ومن وجهة نظرنا فإن ما تقوله اسبانيا هو أنه لا يمكن إنهاء استعمار جبل طارق: وأن الشيء الوحيد الذي يمكن أن يحدث لجبل طارق هو تغيير الدول القائمة بالإدارة بأن تحل مملكة اسبانيا محل المملكة المتحدة بوصفها

الدولة القائمة بالإدارة. والاقتراحات التي كانت الحكومة الإسبانية قد قدمتها إلى الحكومة البريطانية في جنيف في عام ١٩٨٥ تعني في الواقع أن يظل الدستور الاستعماري الحالي، مع الاستعاضة بمملكة اسبانيا عن المملكة المتحدة.

وأعتقد أن اللجنة توافقني على أنه يمكن وصف هذا التفسير بأنه خيار يستند إلى سياسة متصلبة ويمثل أشرس المواقف المناهضة للحكم الذاتي وأقوى إنكار لأحكام الميثاق، والعهدين الخاصين بحقوق الإنسان وقرارات الأمم المتحدة. وتدعي مملكة اسبانيا أن هذا الرأي تشاطره المملكة المتحدة.

وكانت آخر مناسبة تم فيها التأكيد على الموقف الإسباني في الأسبوع الماضي في حلقة دراسية عقدت في مدريد، حيث قال السيد سبيتيري، ممثل الحكومة الإسبانية الذي حضر الحلقة الدراسية، إنه يجب تذكيرنا نحن سكان جبل طارق بأن شهادة ميلادنا هي: "أوتريخت". وأنا أقول أمام هذه اللجنة أن شهادة ميلادنا هي "الفصل الحادي عشر من ميثاق الأمم المتحدة". وهي شهادة الميلاد ذاتها التي يحملها كل شعب مستعمر وهو الفصل الذي أدى إلى الاعتراف الدولي بحقوق الشعوب المستعمرة.

والرواية الثانية هي تلك التي وردت في رد وفد المملكة المتحدة في عام ١٩٨٨ على لجنة الرصد المعنية بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي استشهدت به آنفا. وكانت تلك الرواية الثانية قد كررت في ١٩ نيسان/أبريل من هذا العام في مجلس اللوردات ردا على سؤال برلماني. ردت البارونة شوكر موضحة موقف الحكومة البريطانية تجاه جبل طارق بقولها:

"سياستنا الثابتة هي أننا نؤيد مبدأ حق تقرير المصير المعبر عن رغبات الشعب المعني، لكن هذا الحق ينبغي أن يُمارس بالاقتران بمبادئ وحقوق أخرى وردت في ميثاق الأمم المتحدة وبالاقتران بالتزامات تعاهدية أخرى. وفي حالة جبل طارق، فإن حق تقرير المصير تقيده معاهدة أوتريخت".

إن هذه الرواية الثانية، بدلا من أن تلغي تقرير المصير فإنها تقيده. وهي تعني فيما يبدو إنقاص البدائل والخيارات المتاحة لسكان جبل طارق لكنها لا تحرمنا من أي خيار أيا كان.

وهناك موقف ثالث أفضل. عندما خاطب دوغلاس هيرد، وزير الدولة لشؤون الخارجية في المملكة المتحدة، مؤتمر الأقاليم التابعة الذي اشتركنا نحن في تنظيمه مع جزر فوكلاند في لندن في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، قال فيما يتصل بموضوع جبل طارق:

"وثانيا، وربما أقل وضوحا، إن الاستقلال ليس خيارا عمليا بالنسبة لجبل طارق دون موافقة جارته. ولذلك فإنه غير مطلق اليد في اختيار مركزه."

إن نطاق الاختيار شيء والحق القانوني شيء آخر. وبالتالي لدينا هنا تعريف لا يرتبط بمعاهدة أوتريخت. لو لم تكن هناك معاهدة، ألا تنشئ إمكانية وجود جار كبير معاد قيدا على نطاق ممارسة الخيار الحر، وذلك على الرغم من حقوقنا القانونية؟ أليس الواقع أن بليز طيلة سنوات عديدة، فشلت في ممارسة حقها في تقرير المصير والاستقلال بسبب القيد الذي أنشأه ادعاء إقليمي من جارتها غواتيمالا؟ أليس الواقع أن سكان جزر فوكلاند قد يشعرون بأنهم مقيدون في ممارسة حقهم في تقرير المصير بسبب ادعاء الأرجنتين، على الرغم من أن المملكة المتحدة في حالتهم قد صرحت مرارا بأنهم يملكون هذا الحق بل وضعته فعلا في دستورهم في عام ١٩٨٥؟

وفي الفقرة ٢ من القرار ١٨١/٤٦ الذي يعلن العقد الدولي للقضاء على الاستعمار، أعلنت الجمعية العامة ما يلي:

"أن الهدف النهائي للعقد الدولي للقضاء على الاستعمار هو أن يمارس كل شعب من شعوب الأقاليم التي لا تزال غير متمتعة بالحكم الذاتي حق تقرير المصير بحرية، وفقا للقرار ١٥١٤ (د - ١٥) وسائر القرارات والمقررات ذات الصلة التي اتخذتها الجمعية العامة".

وإذا كنا واحدا من الأقاليم الواردة في الإشارة إلى "كل ... من ... الأقاليم التي لا تزال"، ألا يكون هذا دحضا لحجج معاهدة أوتريخت؟

ومنذ عام ١٩٩٢ قصرت عرضي السنوي على توفير آراء حكومتي وعرض موجز للأنشطة التي نقوم بها للتقدم بعملية إنهاء استعمارنا. وهذا العام، سأخطو خطوة أخرى.

في مؤتمر ترينيداد، الذي شاركت فيه، بناء على دعوة من اللجنة، شاركنا في النظر - مع أعضاء هذه اللجنة - في الخيارات المتاحة أمام الأقاليم السبعة عشر التي لا تزال غير متمتعة بالحكم الذاتي. ويبدو لي من البديهي أن مشاركتي في الحلقة الدراسية كانت قائمة على فرضية أن أمام جبل طارق خيارات. والنقطة التي طرحتها اليوم وطرحتها في الحلقة الدراسية هي أن أقوى وأنجع مساهمة يمكن أن تقدمها اللجنة الخاصة في قضية جبل طارق - إذا ما كان لنا أن نحرز حقا التقدم في القضاء على الاستعمار قبل نهاية العقد - أن تعرب عن رأيها بشأن القيود - إن وجدت - على معاهدة أوتريخت. ولقد أوضحت في الحلقة الدراسية في ترينيداد وتوباغو أنني سأقدم طلبا رسميا إلى هذه اللجنة، في العرض الذي أقوم به هذا الأسبوع، بأن تضع هذه المسألة في الاعتبار. واقترحت الحلقة - في تقريرها النهائي - أن تنظر اللجنة في هذا الطلب.

وأعتقد أنه لو سألت اللجنة حكومتنا وشعبنا النظر في الخيارات المفتوحة أمامهما لإنهاء الاستعمار حتي يمكنهما ممارسة تقرير المصير بالاختيار بين هذه الخيارات من الآن وحتى عام ٢٠٠٠، لكنا - عندئذ - بحاجة إلى معرفة ما تعتقده اللجنة بشأن ما هية هذه الخيارات. وإذا ما أحست اللجنة - فيما يتعلق باختصاصها - بأن عليها أن تسترشد بميثاق الأمم المتحدة والعهدين الدوليين لحقوق الإنسان والقرارين ١٥١٤ (د - ١٥) و ١٥٤١ (د - ١٥) في جملة صكوك، وليس بمعاهدة أوتريخت، فعندئذ يكون من المهم بالنسبة لنا أن نعرف ذلك.

وإذا ما شعرت اللجنة بأنها لا يمكنها أن تعرب عن رأي بطريقة أو بأخرى بشأن معاهدة أوتريخت، فإننا عندئذ - نود أن نتلقى من اللجنة إشارة إلى المحفل المناسب في منظومة الأمم المتحدة الذي يمكنه أن يصدر حكما في هذا الأمر. ومن الواضح أنه إذا كان التفسير الاسباني لمعاهدة أوتريخت صحيحا فإن ما نقوله في الواقع، حسبما بينت من قبل، أن من المستحيل إنهاء استعمار جبل طارق. وإذا كان هذا هو الحال فعلا، فإنه يبدو لي أنه لا مغزى من الاحتفاظ بجبل طارق مدرجا على قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي التي تتطلب إنهاء الاستعمار نهائيا، بالنظر إلى أن تحقيق تلك النتيجة مستحيلا بسبب معاهدة أوتريخت.

وغني عن البيان أننا مقتنعون تماما بأن هذا التفسير لا يمكن أن يكون صحيحا. وحكومة بلدي مقتنعة تماما بأن القضية التي نعرضها لا يمكن دحضها. لقد طرحنا حججنا معتقدين اعتقادا راسخا بأن هذه اللجنة لا يمكن أن تقبل أن تتقيد بأحكام معاهدة عمرها ٣٠٠ عام في وفائها بمسؤولياتها تجاه جبل طارق وشعب الإقليم.

وإنني أبيّن للجنة أن ما أطلب منها القيام به في الإعراب عن رأي بشأن أهمية معاهدة أوتريخت ليس أكثر مما هو مطلوب منها أن تفعله بحكم ولايتها فيما يخص تنفيذ إعلان العقد الدولي للقضاء على الاستعمار. وهناك تقرير للأمين العام مقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والأربعين، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ يذكر ما يلي:

> "وينبغي أن يسعى المجتمع الدولي إلى تمكين شعب كل من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي من ممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير وتحديد مركزه السياسي المقبل، وهو على معرفة ووعي تامين بالمدى الكامل للاختيارات السياسية المتاحة له، بما في ذلك الاستقلال". (A/46/634/Rev.1، المرفق، الفقرة ٤٥)

لقد بدأت بالاشارة إلى احتفالات هذا العام بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء المنظمة. وعندما شاركت في الاحتفالات في المملكة المتحدة، ذكّرنا رئيس وزراء ذلك البلد بأن ونستون تشرتشل قال عند تأسيس الأمم المتحدة ما يلي:

> "يجب أن نضمن ألا تصبح المنظمة العالمية اسما على غير مسمى، وألا تصبح درعا للأقوياء وأضحوكة للضعفاء".

وهذا ما نتوقعه من الأمم المتحدة، وأضيف إلى هذا أننا ليس لدينا شك في أن هناك درعا للضعفاء في عملية إنهاء الاستعمار: وهذه اللجنة هي ذلك الدرع.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نيابة عن اللجنة، أود أن أشكر الأونرابل جو بوسانو رئيس وزراء

جبل طارق، على المعلومات التي قدمها للجنة وعلى الطلبات الرسمية التي طرحها. هل يرغب أي من الأعضاء في الإدلاء بتعليقات أو طرح أسئلة على الأونرابل رئيس الوزراء؟

السيد ويتسواناثان (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أشارك الرئيس في شكر رئيس الوزراء على وجوده الكريم في لجنتنا. وأريد أيضا أن أشكره على الدعوة التي وجهها إلى اللجنة لزيارة جبل طارق. ونحن نعرف تماما آراءه الواضحة المتسقة التي يعرب عنها ببلاغة.

ترك السيد بوسانو المقعد المخصص.

بدعوة من الرئيس، شغلت السيدة كرستينا ثورسيل (الاتحاد الدولي للشباب الليبرالي والراديكالي) مقعدا إلى طاولة اللجنة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة للسيدة ثورسيل.

السيدة ثورسيل (الاتحاد الدولي للشباب الليبرالي والراديكالي): بصفتي الأمينة العامة للاتحاد الدولي للشباب الليبرالي والراديكالي، وبالتالي باسم الشباب الليبرالي من جميع أنحاء العالم، أشعر بالامتنان لهذه اللجنة لاتاحتها لي الفرصة لأن أتكلم بشأن مسألة جبل طارق، التي تتمتع بأهمية أساسية بالنسبة لنا.

إن الاتحاد الدولي للشباب الليبرالي والراديكالي، بوصفه منظمة دولية غير حكومية هو محفل لمنظمات الشباب التي تنتمي إلى أحزاب ليبرالية سياسية في جميع أنحاء العالم، وبما أنه كذلك، فهو عضو كامل العضوية في الحركة الدولية الليبرالية. فمنظماتنا الأعضاء تقع في مركز السـُلـّم الأيديولوجي، ومبادئنا الرئيسية تتمثل في النهوض بالمجتمع المدني، والحقوق الإنسانية الفردية والمدنية، والحقوق الجماعية للأقليات والشعوب الأخرى المعرضة للخطر وتحقيق السلم والأمن على أساس التنمية المستدامة، وحماية البيئة واقتصاد السوق الحر.

ولدى الاتحاد الدولي للشباب الليبرالي والراديكالي ٦٠ منظمة عضوا في ٤٥ بلدا في جميع القارات الخمس. وأمثل اليوم ما يزيد عن مليون شاب ليبرالي في جميع أنحاء العالم. ونحن أعضاء نشطون ينتمون إلى جميع الهياكل الدولية القائمة في مجال تعاون الشبيبة. ويتمتع الاتحاد الدولي للشباب الليبرالي والراديكالي بمركز استشاري داخل الأطر ذات الصلة للأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة. وكمنظمة سياسية غير حكومية، ننشط في مراقبة العمليات الانتخابية الشاقة، ونقوم بحملات من أجل الحقوق السياسية والمدنية حيثما تدعو الضرورة وندعم القضايا التي نعتبرها منصفة في السياسة الدولية.

وفي السنوات الخمس الماضية درسنا قضية جبل طارق دراسة مستفيضة. وفي ١٩٩١ اتخذت جمعيتنا العامة أولا قرارا يهدف إلى الاعتراف بالحقوق الوطنية لأبناء جبل طارق. وأوفدنا مرتين وفودا وأعضاء من مكتبنا لزيارة البلد، وفي ١٩٩٣، اتخذت جمعيتنا العامة قرارا شاملا بشأن جبل طارق يشكل سياستنا الحالية بالنسبة للمسألة. وهذا القرار متاح في مركز المؤتمر، وأوصي بشدة الأعضاء قراءة القرار. علاوة على ذلك، في أيار/مايو من هذا العام رحبت لجنتنا التنفيذية بالاجماع بالشباب الليبرالي الوطني في جبل طارق، ومنظمة الشبيبة التابعة للحزب الوطني في جبل طارق، التي هي حزب معارض داخل البلد، بوصفه عضوا في أسرتنا الدولية.

ويجب أن أؤكد على أن هذا الالتزام العميق بحقوق أبناء جبل طارق قد حظي على الدوام بأقوى التأييد من جانب جميع منظماتنا الأعضاء البريطانية والاسبانية. ومن الأهمية بمكان تبيان التغير في الرأي بشأن المسألة بين قطاع هام من جيل الشباب في اسبانيا.

إن الليبرالية هي الأيديولوجية التي تسعى في المقام الأول إلى إرساء الحرية: حرية تحقيق تقرير المصير الفردي والجماعي وحرية تقرير أي طريق ينبغي اتخاذه وأي طريق ينبغي رفضه. وحريتنا حرية لا تقبل بأية حدود. وأنا، بوصفي سويدية، لا يمكن أن أكون حرة بينما يـُحرم بشر غير من حرية ذات أهمية كبيرة في تقرير الهوية الوطنية والمركز السياسي لبلدهم بطريقة ديمقراطية. وهذه الحرية حق إنساني أساسي يسعى إليه الشباب الليبرالي في أنحاء العالم؛ ويسعى إليه كل إنسان وكل شعب، بمن في ذلك، بطبيعة الحال، شعب جبل طارق.

ونحن، الليبراليين، نعتقد بأن حقوق الشعب المستعمر تحظى بالمقام الأول وتطغى على أية معاهدة

قائمة بين أطراف أخرى. فالسيادة تمارس بالنيابة عن الشعب المستعمر ولمصلحته وهي ملكه في نهاية المطاف. وفي حالة جبل طارق، فإن الذريعة التي تستخدمها المملكة المتحدة بضغط من اسبانيا، لرفض الاعتراف بحق شعب جبل طارق في تقرير المصير، غير مقبولة ببساطة. فكيف يمكن لمعاهدة يعود تاريخها إلى ١٧١٣، أي قبل وجود الشعب المعني، أن تستخدم بعد ثلاثة قرون لتقويض حق الشعب الأساسي في إنهاء الاستعمار بطريقة منصفة عن طريق عملية ديمقراطية لتقرير المصير؟ إننا نرفض هذا بشدة وندين حكومتَي المملكة المتحدة ومملكة اسبانيا لأنهما تفتقران إلى احترام الرغبات الديمقراطية والحقوق الأساسية لجبل طارق.

وعندما قام الاتحاد الدولي للشباب الليبرالي والراديكالي بزيارة جبل طارق بمناسبة اليوم الوطني للبلد في السنة الماضية، تأثرنا تأثرا عميقا بمشاعر أمة صغيرة استُعمرت مرتين ويبدو أن المجتمع الدولي لا يفعل أي شيء لها. وبوسع رئيس وأعضاء اللجنة الخاصة أن يفعلوا شيئا بهذا الشأن. وأطلب إلى اللجنة ألا يغيب عن بالها أنها مسؤولة عن رفاه شعب جبل طارق وعن ضمان انعتاقه السياسي، الذي لا يمكن تحقيقه، بطبيعة الحال، عن طريق دمجه في اسبانيا.

لو تابعنا عمل الأمم المتحدة في السنوات القليلة الماضية، ويجب أن أعترف بأن ما يحزننا عدم اتخاذ اللجنة الخاصة أية مبادرة في أصعب حالة معروضة عليها. وقد تكون قضية جبل طارق أصعب حالة معروضة عليها، إلا أنها أيضا الحالة التي تشتد فيها الحاجة إلى اللجنة من جانب شعب يتعرض ببساطة للخطر ويطلب المساعدة.

فجبل طارق هو اليوم المستعمرة الوحيدة فعلا - أو، إذا جاز لي وصفه على هذا النحو - المستعمرة الوحيدة الرازحة فعلا تحت نير الاستعمار. فالاستعمار ما زال سائدا في جبل طارق بأشد أشكاله وحشية: إنه يجعل من المستعمرة مجرد ملكية للآخرين يساومون بشأنها. ومع الاحترام الواجب، أجد أن من الصعوبة البالغة أن أفهم سبب عدم زيارة هذه اللجنة للبلد، وباسم منظمتي، أشجع بقوة اللجنة على القيام بذلك، سواء أعجب ذلك الدولة الاستعمارية الحالية والدولة الطامحة إلى الاستعمار أو لم يعجبهما، لأن تلك هي الطريقة الوحيدة التي تمكّن اللجنة من الوفاء بمهمتها ومن الحصول على معلومات مباشرة عما هو عليه جبل طارق اليوم، ومن هم أبناء جبل طارق وما هي رغبتهم. وإلا، فإن اللجنة الخاصة ستكون ببساطة مهملة لمسألة جبل طارق.

وعند ما تزور اللجنة جبل طارق، فإنها سترى بلدا بحاجة إليها لكي يظل على قيد الحياة بوصفه كيانا سياسيا. وستجد شعبا من شعوب البحر الأبيض المتوسط بلغ سن الرشد، يعي حقوقه وقد عقد العزم على الدفاع عن ماضيه، وعن حاضره ومستقبله.

وسيراقب الشباب الليبراليون في العالم، بل كل ديمقراطي حقيقي، إجراءات اللجنة بشأن هذه المسألة وسيواصلون الضغط على المجتمع الدولي. فهذا هو الوقت الذي ينبغي للجنة أن تتصرف فيه. إن ولاية اللجنة التي منحتها لها الجمعية العامة واضحة جدا: إنهاء استعمار المناطق المستعمرة. فالأمم المتحدة، بوصفها منظمة، نادرا ما حظيت بنفس القوة التي تحظى بها اليوم في ١٩٩٥. إن هذه لفرصة لأن تتصرف اللجنة من أجل مصلحة الديمقراطية. فلا تدعوا، من فضلكم، حق بلد صغير في تقرير المصير يغيب في ظلال المصالح الأكبر. وإننا نثق بالتزام اللجنة بمهمتها، ونتمنى لها النجاح في إنجازها من أجل خير شعب جبل طارق.

تركت الملتمسة المقعد المخصص.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لممثل اسبانيا.

السيد بيريز - غريفو (اسبانيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يرغب وفد بلدي في أن يتوجه بالشكر إليكم، السيد الرئيس، وإلى أعضاء اللجنة الآخرين على موافقتهم على طلب الوفد الأسباني الاشتراك في هذه المناقشة.

لقد درسنا ورقة العمل التي قدمتها الأمانة العامة بشأن مسألة جبل طارق (A/AC.109/2025). ومرة أخرى، لأنها لا تتضمن معظم المعلومات التي قدمها بلدي، فإن قراءتها قد تؤدي إلى فكرة ناقصة أو حتى تفسير متحيز لعملية إنهاء الاستعمار والحالة الواقعية في المستعمرة.

وقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥)، وهو حجر الزاوية في عملية إنهاء الاستعمار، أقام الاتساق اللازم

بين مبدأ تقرير الشعوب لمصيرها ومبدأ السلامة الإقليمية. والفقرة ٦ تنص على أن:

"كل محاولة تستهدف التقويض الجزئي أو الكلي للوحدة القومية والسلامة الإقليمية لأي بلد تكون متنافية ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه". (القرار ١٥١٤ (د - ١٥)، الفقرة ٦)

ووفقا لهذه الفقرة، أرست القرارات المتعاقبة الصادرة عن الجمعية العامة المذهب القائل بأن إنهاء استعمار جبل طارق ليس مسألة تقرير مصير، وهو ما يجري التأكيد عليه، بل هو بالأحرى مسألة استعادة دولة ما لسلامتها الإقليمية، وهي دولة اسبانيا في هذه الحالة. وفي هذا الصدد، أقر قرار الجمعيةم العامة ٢٣٥٣ (د - ٢٢) انطباق هذا المبدأ في حالة جبل طارق، وطلب قرار الجمعية العامة ٢٤٢٩ (د - ٢٣) إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تنهي الوضع الاستعماري لجبل طارق، وأعلن أن استمرار هذا الوضع يتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة.

وبالتالي، ووفقا للمذهب الذي أرسته الأمم المتحدة، يجب حسم مسألة إنهاء استعمار جبل طارق عن طريق المفاوضات بين اسبانيا والمملكة المتحدة، مع مراعاة مصالح سكان المستعمرة على النحو الواجب.

وقد استهلت عملية التفاوض الجارية حاليا بين اسبانيا والمملكة المتحدة في أعقاب إعلان بروكسل الثنائي الصادر في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤، والذي تقرر فيه أن تعالج في إطار هذه العملية المسائل المتعلقة بالسيادة وكذلك التعاون من أجل المنفعة المتبادلة، فيما يتصل بمستقبل جبل طارق.

وكانت سلطات جبل طارق المحلية تشارك في هذه العملية إلى أن تولى السيد بوسانو منصب رئيس الوزراء في عام ١٩٨٨. وقد أعربت اسبانيا والمملكة المتحدة دوما عن أسفهما لهذا التهميش الذاتي. كما أن عددا متزايدا من الأصوات في جبل طارق يحث السلطات المحلية على الانضمام إلى عملية التفاوض الراهنة وعلى نبذ سياسة المواجهة العقيمة.

وقد عقد في لندن يوم ٢٠ كانون الأول/ديسمبر الماضي، آخر اجتماع وزاري في إطار العملية التي بدئت في بروكسل، بلقاء بين وزير خارجية اسبانيا ووزير خارجية المملكة المتحدة، أكد فيه الوزيران من جديد التزامهما بعملية بروكسل، وأعربا عن اتفاقهما على أهمية أن يكون لجبل طارق اقتصاد له مقومات البقاء، واعترفا بوجود مشكلة تهريب - وبخاصة تهريب المخدرات - في منطقة جبل طارق، واتفقا على ضرورة إنشاء آلية فعالة تضم السلطات المحلية المختصة، لتحسين المشاورات والتعاون.

وفي إطار تلك الآلية، اجتمع فريق عامل اسباني - بريطاني بمشاركة السلطات المحلية. ومع ذلك، لم يتحقق شيء يذكر وذلك يرجع أساسا إلى عد كفاية تعاون السلطات المحلية في المستعمرة. وقد أصبح الوضع بالغ الخطورة في هذا الصدد. ذلك أن جزءا كبيرا من دخل جبل طارق يأتي من التهريب. وهناك أكثر من ٢٠٠ من الزوارق السريعة الراسية في ميناء جبل طارق - حيث تجد الملاذ الآمن لعملياتها - تعمل بشكل عشوائي على تهريب التبغ والمخدرات المحظورة إلى الأراضي الاسبانية.

والأهمية الاقتصادية لهذا الاتجار غير المشروع، والمستمر بخطى متسارعة، تتجلى في البيانات التالية: في عام ١٩٩٣ كان تهريب التبغ يمثل، بأرقام متحفظة، ما يقرب من ٢٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للمستعمرة، وفي عام ١٩٩٥ كانت قيمة المخدرات المجلوبة إلى اسبانيا من جبل طارق دون ضبطها تربو على ٢٠٠ بليون بيزيتا، أي ما يعادل ١,٦ بليون دولار.

وحصائل هذا التهريب - يجري غسلها في المستعمرة بفضل التسهيلات التي يتيحها نظامها المالي الفريد. وستار الدخان الذي تعمل وراءه أكثر من ٥٠ ٠٠٠ شركة مسجلة في المستعمرة يتسبب في زيادة تفاقم هذا الوضع.

وأود أن أشير إلى أنه في ٧ تموز/يوليه الماضي، اتخذت تدابير مختلفة في جبل طارق لتقييد بعض الأنشطة غير المشروعة التي تزاولها السفن التي تستخدم بانتظام في تهريب المخدرات. واسبانيا ترحب بهذه التدابير الأولية، وتأمل في أن يتبع تنفيذها الدقيق بأحكام أخرى للقضاء على جميع أنواع الاتجار غير المشروع سواء في جبل طارق أو منه.

وقد وطدت حكومة اسبانيا عزمها على مواصلة البحث عن حل تفاوضي ينهي النزاع على جبل طارق. إلا أن زيادة التهريب من المستعمرة تشكل عقبة جديدة أمام تحقيق ذلك الهدف. وصحيح أن اسبانيا

تتمنى الرخاء لشعب جبل طارق، ولكن اقتصاد المستعمرة لا يمكن أن يقوم على الرذيلة وعلى حساب الأراضي الاسبانية المجاورة.

وعلى الرغم من أن الامتثال لمذهب الأمم المتحدة بالنسبة لجبل طارق لا يتعلق بمبدأ تقرير المصير، وأنه بالأحرى يتعلق بمسألة السلامة الإقليمية، فما زالت اسبانيا تعتقد أنه في عملية إنهاء استعمار الإقليم تجد مراعاة المصالح المشروعة لسكانه وخصائصه المميزة، في إطار واسع من الحكم الذاتي.

وما زالت اسبانيا على التزامها القوي بالحوار، كما أن الحكومة الاسبانية على أتم استعداد لأن تضمن بالكامل جميع هذه الجوانب في إطار حل تفاوضي نهائي لهذا النزاع، وفقا لقرارات الجمعية العامة.

وقد أدلي اليوم أمام اللجنة ببعض البيانات. وأود باسم حكومة بلدي أن أعرب عن تحفظ بشأن موقف اسبانيا في هذا الصدد. ونحتفظ بحقنا في أن نعرض على اللجنة، في الوقت المناسب، أي مزيد من التفاصيل والتعقيبات نرى أنها ملائمة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لعدم وجود متكلمين آخرين، ومراعاة للتطورات ذات الصلة، أقترح أن تواصل اللجنة نظرها في هذه المسألة في دورتها المقبلة، رهنا بأية تعليمات قد تصدر عن الجمعية العامة في دورتها الخمسين؛ وتسهيلا لنظر اللجنة الرابعة في هذا البند، أقترح أن تحيل اللجنة إلى الجمعية العامة جميع الوثائق ذات الصلة.

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بهذا تكون اللجنة قد اختتمت نظرها في البند المتعلق بجبل طارق.

مسألة تيمور الشرقية (A/AC.109/2026)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبلغ الأعضاء أن وفد سان تومي وبرينسيبي طلب لنفسه، وكذلك باسم أنغولا والرأس الأخضر وغينيا - بيساور وموزامبيق، الإذن بالاشتراك في أعمال اللجنة الخاصة أثناء نظرها في مسالة تيمور الشرقية.

وإذا لم أسمع اعتراضا، فهل لي أن أعتبر أن اللجنة توافق على هذا الطلب؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أوجه عناية الأعضاء إلى ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة (A/AC.109/2026). وأود أيضا أن أوجه عناية الأعضاء إلى المذكرة المساعدة 5/95/Add.2، التي تتضمن طلبات استماع.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): وفقا للقرارات المتخذة في الجلسة ١٤٤٢ وفي هذه الجلسة، تستمع اللجنة الآن إلى الملتمسين الذين قبلت طلبات الاستماع إليهم.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد زاكارساس دا كوستا (الاتحاد الديمقراطي التيموري) مقعدا إلى طاولة الملتمسين.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة للسيد دا كوستا.

السيد دا كوستا (الاتحاد الديمقراطي التيموري) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في الوقت الذي نحتفل فيه بالذكرى السنوية العشرين للغزو الاندونيسي لتيمور الشرقية، نحضر هنا مرة أخرى لنلتمس من أعضاء هذه اللجنة أن يدينوا الحكومة الاندونيسية على احتلالها المتواصل غير القانوني للإقليم، ولنؤكد مجددا على حق الشعب التيموري غير القابل للتصرف في الممارسة الحرة لتقرير المصير.

وكما يذكر الأعضاء، مثُل أمام هذه اللجنة لأول مرة في عام ١٩٨٧ أربعة أعضاء في الاتحاد الديمقراطي التيموري، بمن فيهم السيد دومينغوس أوليفيرا، أمينه العام، بغية شجب الادعاءات الكاذبة للحكومة الاندونيسية بأن الشعب التيموري سعى بنشاط إلى الاندماج عن طريق توقيع إعلان باليبو. وأود أن أؤكد أن السيد أوليفيرا وتيموريين آخرين أجبروا بقوة السلاح على التوقيع على ذلك الإعلان الذي تستعمله الحكومة الاندونيسية منذ ذلك الحين، إلى جانب اختلاقات أخرى، لتبرير وجودها المستمر في الإقليم.

ولقد مثل أمام هذه اللجنة بصورة متعاقبة ممثلون عن الحكومة الاندونيسية وحاولوا أن يبرهنوا أننا نحن في تيمور الشرقية مارسنا حقنا في تقرير المصير عن طريق اختيار الاندماج في اندونيسيا. وتواصل الحكومة الاندونيسية تأكيد هذا الأمر على الرغم من العديد من قرارات الأمم المتحدة التي تدين الاحتلال القسري للإقليم وانتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها السلطة العسكرية الاندونيسية. وهي تؤكد هذا الأمر على الرغم من تنامي المعارضة من قبل أتباعها الذين يدينون ويشجبون الاعتداء الفاضح الذي ترتكبه حكومتهم بالذات على شعب تيمور الشرقية، والذي يفسره الشعب الاندونيسي نفسه بأنه إهانة لدستور بلده. وهي تواصل تأكيد هذا الأمر على الرغم من المعارضة المنظورة من قبل أبناء تيمور الشرقية الذين يطالبون بحرية تقرير المصير عن طريق التعبير، دون خوف، عن سخطهم داخل الإقليم، وعن طريق تزايد التحديات المباشرة لحكومة جاكرتا داخل عاصمة اندونيسيا بالذات.

ومن ناحية القانون الدولي، حددت الحالة القانونية والسياسية في تيمور الشرقية منذ عام ١٩٦٠. وأشير إلى القرار ١٥٤٢ (د - ١٥) والقرارات اللاحقة المتخذة منذ الغزو الاندونيسي، بما في ذلك آخر قرار، ألا وهو الحكم الصادر عن محكمة العدل الدولية بشأن معاهدة تيمور غاب الذي يذكر أن تيمور الشرقية إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي. ومع ذلك، من المهم التنويه بأن القرار ١٥٤٢ (د - ١٥) قد تمت الموافقة عليه ضمن إطار سياسي يختلف تماما عن الإطار السياسي للقرارات اللاحقة. وجاء القرار الأول ثمرة لعملية إنهاء الاستعمار التي تم البدء بها بعد الحرب العالمية الثانية، في حين كانت القرارات اللاحقة نتيجة للتعبير عن التضامن من قبل المجتمع الدولي مع شعب تيمور الشرقية الذي وقع فريسة للسياسات الاستعمارية الجديدة التي تنتهجها الدولة الاندونيسية.

ومن المفارقات ملاحظة أنه بعد انقضاء ٤٠ عاما على مؤتمر باندونغ و ٣٥ عاما على اتخاذ الجمعية العامة للقرارين ١٥١٤ (د - ١٥) و ١٥٤١ (د - ١٥)، فإن اندونيسيا التي كانت أحد مؤسسي حركة عدم الانحياز تتصرف اليوم باعتبارها دولة استعمارية على شعب تيمور الشرقية. وعلى النقيض من ذلك تماما، شرعت البرتغال، عملا بالقرار ١٥٤٢ (د - ١٥)، ووفقا للإرادة السياسية الجديدة التي ظهرت بعد ثورة القرنفل، في عملية لإنهاء الاستعمار في الإقليم في عام ١٩٧٤ أحبطها الغزو الاندونيسي. وعليه، منعت البرتغال من الاضطلاع بواجباتها ومسؤولياتها باعتبارها الدولة القائمة بإدارة الإقليم المعترف بها دوليا.

وهكذا، ما برحت تيمور الشرقية مسألة يجب أن تشغل بال المجتمع الدولي بأسره، ليس من حيث صلتها الوثيقة بالقانون الدولي فحسب، بل أيضا بوصفها مسالة أخلاقية جذورها ضاربة في حقوق البشر الأساسية. ومسألة تيمور الشرقية لا يمكن صرف النظر عنها باعتبارها مجرد نزاع بين الحكومتين البرتغالية والاندونيسية. واستمرار انتهاك حقوق شعب تيمور الشرقية الإنسانية يرتبط ارتباطا مباشرا بإنكار حقوقنا في تقرير المصير وفي تقرير مستقبلنا الذاتي بحرية.

وفيما يتعلق بالعقد الدولي للقضاء على الاستعمار، أود أن أشير إلى الفقرة ١٢ من التقرير الصادر عن الحلقة الدراسية الاقليمية الكاريبية التي أقامتها هذه اللجنة في بورت أوف سباين، ترينيداد وتوباغو، بشأن استعراض منتصف المدة لتنفيذ خطة العمل وذكر في هذه الفقرة أن

> "الحلقة الدراسية استمعت إلى بيانات أدلى بها ممثلون عن اندونيسيا، والبرتغال، وتيمور الشرقية، أكدوا فيها مجددا التزامهم بمواصلة حوارهم الجاري بغية إيجاد تسوية عادلة وشاملة ومقبولة دوليا لمسألة تيمور الشرقية بمساعدة من الأمم المتحدة".

وفي هذا الصدد، أود أن أذكر باحترام أعضاء هذه اللجنة بأن الحلقة الدراسية التي نظمتها، وافقت على فقرة بشأن تيمور الشرقية مفادها أنني تلقيت دعوة من رئيس اللجنة وأن الأمم المتحدة وافقت على ما ورد في النص.

وفي الحلقة الدراسية نفسها، ذكرت أن حقوق الشعوب في تقرير المصير، حسبما أشار إليها حكم محكمة العدل الدولية بشأن معاهدة تيمور غاب، وهي حقوق شاملة للجميع، أنكرت على شعب تيمور الشرقية في جميع جوانب حياته. ويجب أن يذكر أيضا مع القلق بأن السياسات التي تنتهجها حكومة جاكرتا موضوعة لكفالة عدم ممارسة هذا الحق من قبل شعب تيمور الشرقية. واستخدام العسكريين في الإقليم مثال على ذلك.

وحسبما ذكر في الحلقة الدراسية، تستخدم الحكومة الاندونيسية الوجود العسكري في الإقليم كأداة للتخويف والقهر، ويشعر بوجودها في جميع مجالات الحياة. والعسكريون، باعتبارهم أداة للدولة، مسؤولون أيضا عن ارتكاب وتعزيز العنف الذي تنظمه الدولة، مما يرسخ الخوف في نفوس السكان. وكما في معظم البلدان التي تقع تحت الاحتلال الاجنبي وتعاني من الصراع المسلح، فإن المرأة في تيمور الشرقية هي أكثر الجماعات المدنية عرضة للبلاء نتيجة الاحتلال والوجود العسكري الاندونيسيين. ويستخدم الاعتداء على المرأة والتجاهل التام لحقوقها في نشر الرعب والقضاء على التماسك الاجتماعي. وتمنع المرأة من كسب عيشها وعيش أطفالها وهي تتعرض للمضايقات باستمرار. والنساء اللواتي يغتصبهن الجنود يصبحن منبوذات في مجتمعاتهن بالذات، ومصدر خزي لأسرهن. ولقد أصبحت المرأة أيضا سلعة قيمة في الإقليم، حيث تتم مقايضتها قسرا بحياة وسلامة ذكور أقرباء لها تحتجزهم أو تستهدفهم السلطات الاندونيسية.

وعلى الرغم من أننا نرحب بجولة المحادثات المنعقدة تحت رعاية الأمين العام وبدعم كل من حكومتي البرتغال واندونيسيا من أجل الحوار فيما بين التيموريين واستمراره، حسبما نوقش خلال الجولة السادسة من المحادثات، نلاحظ مع القلق ان اندونيسيا لم تمتثل حتى الآن للبيان التوافقي المعتمد في الدورة الأخيرة للجنة حقوق الإنسان المنعقدة في آذار/مارس من هذا العام، وذلك بأن تيسر زيارة للإقليم يقوم بها المفوض السامي لحقوق الإنسان.

ونلاحظ أيضا بشعور من القلق أن الحكومة الاندونيسية لم تنفذ حتى الآن توصيات السيد بكر ولي نديامي، المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بمسألة حالات الإعدام بلا محاكمة أو بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي. والأمر الأكثر بعثا على القلق تصعيد حالة حقوق الإنسان في الإقليم قبيل زيارة السيد نديامي. وأشير على وجه التحديد إلى الغارات الليلية التي تقوم بها عصابات "النينجا" التي يدعمها العسكريون، وقتل ستة تيموريين في ليكيزا والاعتقال والاحتجاز التعسفيين للمدنيين التيموريين.

وختاما، أود الإشارة إلى توصيات المقرر الخاص المعني بمسألة حالات الإعدام بلا محاكمة أو بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي فيما يتصل بتجريد الإقليم من الطابع العسكري واحترام الهوية الثقافية والسياسية للتيموريين الشرقيين واحترام حقوق الإنسان الأساسية لهم، وإعادة تأكيد حق شعب تيمور الشرقية في تقرير المصير - وخشية أن ننسى صور مذبحة سانتا كروز بتاريخ ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢.

ترك الملتمس المقعد المخصص.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر السيد دا كوستا على تقيده بالحد الزمني الذي قررته هيئة المكتب. ومن نفس المنطلق أود أن أهيب بجميع الملتمسين التقيد بالحد الزمني وقدره ١٥ دقيقة.

بدعوة من الرئيس شغل السيد ديفيد وبستر (شبكة التوعية بتيمور الشرقية) مقعدا إلى طاولة اللجنة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة للسيد وبستر.

السيد وبستر (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لنا لمخاطبة اللجنة اليوم. اسمي ديفيد وبستر. وأعمل منسقا في شبكة التوعية بتيمور الشرقية في تورونتو، التي أسمتها الأمم المتحدة إحدى أشد مدن العالم تعددا للثقافات، وينتمي إلى مجموعة الشبكة المحلية المئات من الأعضاء والمناصرين من جميع مناطق العالم الذين يعيشون الآن في تورونتو.

إن شبكة التوعية بتيمور الشرقية رابطة وطنية مؤلفة من كنديين يعملون لصالح حق تيمور الشرقية في تقرير المصير. وقد أنشأها المجلس الكندي للكنائس في عام ١٩٨٧ وتتبعها الآن مجموعات محلية من الساحل إلى الساحل في سبع مقاطعات من مقاطعات كندا العشر.

إن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في تيمور الشرقية، وهو إقليم لا يزال يكافح من أجل الحصول على حقه في تقرير المصير بموجب ميثاق الأمم المتحدة، ليست بخافية على أحد. وسيكون المتكلمون الآخرون في هذا اليوم أقدر مني على إعطاء صورة موجزة عنها. بيد أنني أود أن أستهل كلمتي بعبارات إزابيل غالوس، التي هربت إلى كندا في عام ١٩٩٤. وإزابيل شابة تيمورية ترعرعت في ظل الاحتلال

العسكري الاندونيسي في وطنها ووصفها مسؤولون إندونيسيون بأنها "فتاة ذكية ذات مستقبل مشرق". وإن كونها قد استغلت أول فرصة تتاح لها لمغادرة تيمور الشرقية لكي تهرب إلى كندا يبين فشل جهود إندونيسيا في دمج الجيل الجديد من التيموريين.

وتجبر حاليا عائلات تيمورية شرقية عديدة على "تبني" جنديين إندونيسيين بوصفهما ضيفين مقيمين. وأستشهد هنا بما قالته إزابيل غالوس:

"إنهما يأتيان في أي وقت، ويستعملانأي شيء يريدان، ويأكلان ويشربان أي شيء دون أي مقابل على الإطلاق. كل شيء بالمجان. ويروق لهما حقا أن تتبناهما أسرة لديها ابنة. ومن ثم يكون بإمكانهما إلى جانب الأكل والشرب بالمجان أن يمارسا الجنس دون أية مسؤولية. وبالنسبة لي كانت أمي ترسلني إلى الراهبات كلما أتى العسكريان إلى بيتها، وكان هذا يحدث كل يوم تقريبا. إنهما يأتيان في أي وقت - في العاشرة أو الثانية عشر ليلا. وهما يوقظان جميع أفراد الأسرة ويقولان إنهما جائعان، حتى نطبخ لهما في ذلك الوقت. إننا لسنا أحرارا في تيمور الشرقية لسنا أحرارا حتى في بيوتنا".

وفي الشهر القادم سيحتفل بالذكرى السنوية الخمسين لإعلان إندونيسيا الاستقلال عن هولندا، وهو حدث ألهم العديد من الشعوب المستعمرة الأخرى في العالم. لقد تعيَّن على إندونيسيا أن تحارب عددا من السنوات من أجل أن تظفر بالاستقلال الذي هو حق أصيل لها. وقبل ٤٠ سنة استضاف الرئيس الإندونيسي سوكارنو مؤتمر قمة باندونغ الذي أعلن قيام حركة عدم الانحياز، وهذه علامة بارزة أخرى على درب إنهاء الاستعمار.

ولكن قبل عشرين سنة خانت حكومة إندونيسيا تاريخها المناهض للاستعمار بغزوها بلدا مجاورا هو تيمور الشرقية. وعلى حد تعبير شخص تيموري شرقي آخر يعيش الآن في كندا هو السيد بارنبي باريتو سواريس:

"اليوم، أصبحت إندونيسيا نفسها مستعمرا غاشما. لكن الكثيرين من الإندونيسيين لا يريدون البقاء في تيمور الشرقية. ومن المخزي أن حكومة إندونيسيا تتمسك بموقفها بالبقاء في تيمور الشرقية. إنها بذلك تنتهك مبادئ دستورها".

ولا يصح للمجتمع الدولي أن يسمح باستمرار الاحتلال العسكري غير الشرعي مدة ٢٠ سنة دون أن يتخذ إجراء ملموسا. ينبغي لتيمور الشرقية في موعد أقصاه عام ٢٠٠٠ أن تكون قد خطت خطوات واسعة على درب تقرير المصير، وإلا سيكون المجتمع الدولي قد فشل في الوفاء بالتزاماته الأدبية والقانونية.

ويشعر الكنديون بالقلق الكبير إزاء تيمور الشرقية. وهذا القلق يتزايد في الوقت الحالي. ومن أمثلة ذلك أن المجمع الكنسي العام للكنيسة الإنجليكانية في كندا، وهو أعلى هيئة لصنع القرار في تلك الكنيسة، أصدر قرارا بشأن تيمور الشرقية في حزيران/يونيه. وأعرب القرار عن الدعم للكنيستين الكاثوليكية والبروتستانتية في تيمور الشرقية "في معاناتهما الحالية"، وأشار إلى اعتداء الحكومة الإندونيسية الجاري على ثقافة تيمور الشرقية ولغتها وديانتها. وحث المجمع الكنسي على التعبير للحكومة الإندونيسية عن أشد عبارات القلق، وعلى عقد محادثات ثلاثية بين البرتغال وإندونيسيا وحركة المقاومة التيمورية وعلى عدم بيع الأسلحة لإندونيسيا لحين حسم الحالة في تيمور الشرقية. كما ورد دعم مماثل من الكنيسة الكاثوليكية في كندا وكذلك من طوائف دينية بروتستانتية كبرى.

ويتزايد أيضا تأييد النقابات العمالية الكندية لتيمور الشرقية. ومن أمثلة ذلك دعت نقابة عمال السيارات الكندية، وهي النقابة الصناعية الكبرى في كندا، إلى تخصيص نصف ميزانية المساعدة الخارجية التي تقدمها الحكومة الكندية لتعزيز حقوق الإنسان وإلى أن تربط تلك المساعدة باحترام حقوق الإنسان في تيمور الشرقية وحقها في تقرير المصير.

وفي هذا السياق، أود إلقاء الضوء على البيان الذي أدلى به قبل عامين بشأن تيمور الشرقية مؤتمر العمال الكندي، الذي يضم جميع النقابات العمالية في كندا، ويمثل ٢,٥ مليون عامل. طلب المؤتمر إلى الأمم المتحدة أن:

"تنشئ آلية رصد فعالة لحقوق الإنسان في تيمور الشرقية وأن تتخذ الإجراءات اللازمة التي تكفل أن يكون بمقدور شعب تيمور الشرقية أن يمارس بحرية حقه الأساسي في تقرير المصير.

"وفي الوقت الذي يتفق فيه مؤتمر عمال كندا مع المجتمع الدولي في الرفض الدائم للاعتراف باحتلال إندونيسيا لتيمور الشرقية، ما فتئنا نشعر بالجزع إزاء استمرار حكومات، ومن بينها حكومة كندا، في التعامل التجاري كالمعتاد مع إندونيسيا".

وتردد هذه العبارات أسقف تيمور الشرقية الراحل، المونسنيور مارتينهو دا كوستا لوبيس، الذي قال:

"لا أستطيع أن أفهم لماذا تضحي بعض الأمم طوعا بحق تقرير مصير تيمور الشرقية مقابل التجارة".

إن كندا مثال ممتاز على هذه الظاهرة. لقد تبين في حالات عديدة أن ممثلينا الدبلوماسيين مدافعون أقوياء عن حقوق الإنسان في تيمور الشرقية، الأمر الذي نشعر نحن في شبكة التوعية بتيمور الشرقية بالامتنان له. لكن في الوقت ذاته تصف حكومة كندا إندونيسيا بأنها شريك تجاري رئيسي. وقد منحت مساع،دات حكومية كبيرة لشركات كندية تسعى إلى توسيع عملياتها في إندونيسيا. وأصبحت إندونيسيا أكبر شركائنا التجاريين في جنوب شرق آسيا.

إن هذه الشركات الكندية مثل شركة النيكل الدولية، وشركة باتا للأحذية ومئات الشركات الأخرى تقدم للحكومة الإندونيسية مساعدة هي في مسيس الحاجة إليها. إذ دون وجود المستثمرين الأجانب مثل هذه الشركات الكندية، ستلاقي الحكومة الإندونيسية صعوبة في تحقيق أهداف خطتها الإنمائية الحالية. ولقد قال وزير الدولة الإندونيسي لشؤون الاستثمار في خطاب ألقاه مؤخرا في تورونتو إن الاستثمار الخاص الأجنبي ينبغي أن يتضاعف حتى يتسنى لإندونيسيا تحقيق أهدافها. وبصراحة فإن الحكومة الإندونيسية تعتمد على المساعدة الخارجية.

إن كندا دولة تجارية، بيد أن الكنديين يدركون أيضا أننا ينبغي أن نعبر عن أنفسنا بصراحة ونشرع في العمل من أجل تحقيق عالم أفضل وأكثر سلما. ولئن أمكن أن تصبح التجارة عاملا قويا لتحقيق الخير العام، أثبتنا نحن الكنديين أيضا، عن طريق الانتخابات واستطلاعات الرأي بشأن السياسة الخارجية في الآونة الأخيرة، أننا شعب يريد من حكومتنا أن تبرز قيما إيجابية. ويصدق نفس الشيء، في اعتقادي، على شعوب بلدان أخرى - بما في ذلك شعب إندونيسيا.

وبالنسبة لتيمور الشرقية، أثبتت حكومة إندونيسيا أنها عنيدة، إذ ترفض على نحو متكرر الطلب المعقول بإجراء استفتاء حول تقرير المصير. إن البلدان الواثقة من موقفها تسمح بإجراء مثل هذه الاستفتاءات. ومرة أخرى، فإن كندا قدوة يحتذى بها في هذا الصدد: ستصوت مقاطعة كيبيك على ما إذا كانت ستصبح أم لن تصبح بلدا مستقلا هذا العام، على الرغم من أن كيبيك قد انضمت إلى كندا بمحض اختيارها قبل ١٢٥ عاما، وساعدت في إعطاء شكل دولة كندا الحديثة وكانت معاناتها من انتهاكات حقوق الإنسان قليلة. وإذا كان بمقدور كيبيك أن تصوت فلماذا لا يكون بمقدور تيمور الشرقية أن تصوت ومن الواضح كل الوضوح أنها إقليم خاضع للاحتلال؟

وبرفض النظام الإندونيسي إجراء أي تغييرات ذات مغزى في المسألة الأساسية، مسألة تقرير المصير، يكون قد مضى وقت الدبلوماسية الهادئة. إن عشرين سنة من الاحتلال مدة تتجاوز قدرة العالم على التسامح. ويجب على المجتمع الدولي أن يعمل لكي يكفل منح الحق لتيمور الشرقية في أن تختار مستقبلها. وأحد الطرق الممتازة التي ينبغي اتباعها الطريق الذي اقترحه المجلس الوطني للمقاومة الماوبيرية في تيمور الشرقية في خطته للسلام، التي أعاد التأكيد عليها في بضع مناسبات في السنوات القليلة الماضية.

وتطلب شبكة التوعية بتيمور الشرقية إلى هذه اللجنة أن توصي الجمعية العامة باتخاذ قرار قوي هذا العام. ونطلب أن يدعو القرار إلى فرض حظر دولي على بيع الأسلحة لإندونيسيا ما دامت تحتل تيمور الشرقية احتلالا غير شرعي. وأخيرا ينبغي أن يتضمن القرار الاعتراف بأن الشركات قد أصبحت،

في حالات عديدة، تلعب دورا على الساحة العالمية أكبر من الدور الذي تلعبه دول قومية كثيرة. لذلك ينبغي أن يطلب القرار إلى الشركات بقدر ما يطلب إلى الحكومات أن تولي الاعتبار لحق تيمور الشرقية في تقرير المصير في معاملاتها التجارية مع حكومة إندونيسيا.

بدعوة من الرئيس شغل السيد كان أكاتاني (تحالف اليابان من أجل تيمور الشرقية الحرة) مقعدا إلى طاولة الملتمسين.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة للسيد أكاتاني.

السيد أكاتاني (تحالف اليابان من أجل تيمور الشرقية الحرة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في الحوار الشامل الأول بين جميع الطوائف التيمورية، الذي عقد في النمسا في شهر حزيران/يونيه الماضي، ذكر السيد غيلهرمي ماريا غونسالفيس أول حاكم لتيمور الشرقية تحت الحكم الإندونيسي أنه رفض الاعتراف بإعلان باليبو. وهذا التصريح هام، لأن السيد غونسالفيس أحد الموقعين الستة على ذلك الإعلان.

وإعلان باليبو هو ما يشار إليه عادة بأنه "إعلان الاندماج"، الذي يقال إنه وقعه ستة زعماء لأربعة أحزاب سياسية في تيمور الشرقية في باليبو يوم ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥ - أي بعد يومين من قيام الجبهة الثورية لاستقلال تيمور الشرقية "فريتيلين" بإعلان الاستقلال في ديلي.

والسيد غونسالفيس ليس الأول من بين الموقعين على الإعلان الذي يرفض الاعتراف به. فالسيد خوسيه مارتينز، رئيس حزب "كوتا"، كتب في تقريره الصادر في نيسان/أبريل ١٩٧٦ أن الإعلان فرضته وكالة تنسيق الاستخبارات الإندونيسية. وكتب أيضا في التقرير نفسه أن الوثيقة أعدت داخل الأراضي الإندونيسية على بعد أكثر من ١ ٠٠٠ كيلومتر من تيمور الشرقية. وأنكر السيد دومينغوس دي أوليفييرا ممثل الاتحاد الديمقراطي التيموري بشكل قاطع صحة الإعلان، قائلا إن ثلاثة من الموقعين، وهو من بينهم، اضطرتهم إندونيسيا إلى التوقيع عليه في جزيرة بالي، على الأراضي الإندونيسية. وأخيرا، علمت هذه اللجنة في جلسة استماع عام ١٩٨٧ من زعيم الاتحاد الديمقراطي التيموري السيد جوواو فيغاس كاراسكلاو، أن الاتحاد لم يطلب من إندونيسيا أبدا أن تتدخل.

ومع ذلك، لا تزال إندونيسيا حتى اليوم تسمي هذا الإعلان "تعبيرا عن الرغبة الحقيقية لشعب تيمور الشرقية بشكل عام". وقد أشار أكاديمي إندونيسي معروف، هو السيد جورج أديتجوندرو إلى أن إعلان باليبو من الخرافات التاريخية الخمس بشأن تيمور الشرقية التي نشرتها الحكومة الإندونيسية: خرافة أن أغلبية شعب تيمور الشرقية ترغب في الاندماج. والسيد أديتجوندرو يقيم الآن في الخارج، رافضا إطاعة أوامر الاستدعاء التي تصدرها الشرطة في وطنه. وهناك اعتقاد واسع النطاق بأن دراساته المنشورة عن تيمور الشرقية تغضب الحكومة، مع أنه يبدو أن الاتهامات لا تتضمن الإشارة إليها.

والإعلان، مع أنه خرافة، يُذكر مرارا في الوثائق والبيانات والكتيبات والكتب المدرسية، ووسائط الإعلام الإندونيسية الرسمية وما إلى ذلك. ومع ذلك، لا يعرف الكثير عن الظروف التي وضع وأعلن فيها الإعلان. ولم يكن هناك احتفال رسمي حضره مؤيدون للإعلان. ولم يكن هناك تجمع للأحزاب الأربعة لاعتماد الإعلان.

ومن الناحية القانونية، إعلان باليبو - على أحسن الفروض - بيان صادر عن جزء من شعب تيمور الشرقية. وكون أن بعض الموقعين أجبرتهم إندونيسيا على التوقيع، وأن الاتحاد الديمقراطي التيموري لم يعط موافقته بوصفه حزبا على الوثيقة أمر ينال حتما من صحتها حتى باعتبارها مجرد بيان.

وأود أن أقدم للجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار نتيجة تحرياتي عن إعلان باليبو. إن ما أصبح واضحا من تحرياتي هو أن إندونيسيا، بتلاعبها بالمعلومات أو بالصياغة - وكانت الاستخبارات الإندونيسية ضليعة فيهما - يبدو أنها حاولت خداع كل من أبناء تيمور الشرقية والمجتمع الدولي.

وأود أن أسترعي انتباه اللجنة بشكل خاص إلى صيغة النص الانكليزية للإعلان التي قدمتها

إندونيسيا إلى اللجنة الرابعة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥. وأود أن تقارن اللجنة هذه الصيغة بصيغة إنكليزية أصلية نشرت في إندونيسيا، والصيغة الانكليزية الأصلية الأخرى، المقدمة إلى الحكومة البرتغالية. وهاتان الصيغتان الانكليزيتان الأصليتان ترجمة عن الصيغة البرتغالية الأصلية.

إن الاختلافات الرسمية بين صيغة الأمم المتحدة والصيغتين الانكليزيتين الأصليتين الأخريين يمكن ملاحظتها فورا. لقد أعادت الحكومة الإندونيسية كتابة الإعلان بالكامل. ويبدو أن السبب لم يكن تقديم ترجمة إنكليزية أكثر إتقانا إلى الأمم المتحدة، لأنها ليست بأي حال ترجمة لنص الصيغة البرتغالية، وإنما لإزالة أجزاء تثير مشاكل من الصيغة الانكليزية الأصلية كان من شأنها أن تثير تكهنات بشأن الظروف التي وضع فيها الإعلان. وهناك ثلاث حالات حذف وثلاث حالات إضافة مشكلة تناقش في الورقة المرفقة بهذا البيان.

وأود أن أسترعي انتباه اللجنة إلى حالات الحذف الثلاث.

الحالة الأولى، انتقاد لـ "الموافقة" البرتغالية لتصرف الجبهة الثورية لاستقلال تيمور الشرقية "فريتيلين". والصيغة الانكليزية الأصلية، في الفقرة الأولى تنتقد البرتغال على إعطائها موافقتها على إعلان الاستقلال من جانب واحد الذي أصدرته "فريتيلين"، رغم أن البرتغال لم تفعل في الحقيقة ذلك. وصيغة نص الأمم المتحدة لا تذكر كلمة "موافقة" وإنما تشير بشكل غامض إلى "موقف الحكومة البرتغالية فيما يتعلق به" أي إعلان الاستقلال. ثم تدين العمل الانفرادي الذي قامت به "فريتيلين" باعتباره "يتعارض مع الرغبة الحقيقية لشعب تيمور البرتغالي".

فلماذا يذكر واضعو الإعلان الأصلي أن البرتغال أعطت موافقتها على إعلان "فريتيلين" الانفرادي للاستقلال؟

لقد أذاعت وكالة الأنباء الإندونيسية، أنتارا، يوم ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥ أن الحكومة الإندونيسية انتقدت في نشرة صحفية الحكومة البرتغالية على إشارتها بشكل واضح إلى موافقة على الإجراء الانفرادي الذي اتخذته "فريتيلين" بإعلان الاستقلال. وفي يوم ١ كانون الأول/ديسمبر من ذلك العام، أذاعت أنتارا أن:

> "إعلان فريتيلين الانفرادي عن الاستقلال، وهو الإعلان الذي وافقت عليه البرتغال، انتهاك واضح لمذكرة التفاهم في روما".

ونقلت عن زعيم الاتحاد الديمقراطي التيموري، السيد فرانسيسكو لوبيز دا كروز قوله "وبالتالي، نحن أيضا نعتبر أنفسنا غير ملتزمين بعد الآن باتفاق روما".

إن خيبة الأمل التي يفترض أن واضعي الإعلان أحسوا بها نابعة من تصرفات قام بها طرفان، "فريتيلين" والحكومة البرتغالية، وهذا الفهم يبدو أنه هو الذي أدى بواضعي الإعلان إلى الاستنتاج بأنه لم يعد من الممكن إجراء المفاوضات. إلا أن الحكومة الإندونيسية - بعد هذه التقارير التي أذاعتها أنتارا - لم تصف أبدا الموقف البرتغالي بأنه كان يعني صراحة أو ضمنا الموافقة على تصرف "فريتيلين".

إن حذف هذه الإشارة في صيغة الأمم المتحدة يعني أن إندونيسيا كانت تحاول إخفاء حقيقة أن إحدى الدعامتين اللتين قامت عليهما حجج الإعلان كانت مضللة. وهذا التضليل من المحتمل تماما أن يكون قد جاء من الجانب الإندونيسي.

حالة الحذف الثانية هي حذف أية ذكر لهولندا. تعزو الصيغة الأصلية انفصال تيمور الشرقية عن تيمور الغربية إلى دولتين استعماريتين، البرتغال وهولندا. إلا أن صيغة الأمم المتحدة تتكلم بلغة انفصال تيمور الشرقية عن إندونيسيا الذي دام ٤٠٠ عام، انفصال لا تعزوه إلا إلى البرتغال.

وفي الواقع أن الصيغة الأصلية للنص تتحاشى بعناية التشديد على أوجه التشابه الإثنية بين التيموريين الشرقيين والشعب الأندونيسي بعامة. ففي الصيغة الأصلية يوصف أبناء تيمور الشرقية بأن بينهم وبين الأندونيسيين من جزيرة تيمور - أي، شعب تيمور الغربية - روابط إثنية وأخلاقية وثقافية. ويؤمل أن تستأنف روابط تيمور الشرقية القليدية القوية مع الدولة الأندونيسية، وليس مع شعب أندونيسيا.

وهذه الصياغة توحي بأن الدمج بالنسبة للتيموريين الذين صاغوها ما زال ينظر إليه على أنه خيار مؤلم. وقد اختير لأن وطن الذين وضعوا تلك الصياغة يرزح الآن تحت حكم أعدائهم السياسيين ولأن ذلك الحكم كما قيل قد وافق عليه الطرف المسؤول، أي البرتغال، إلا أن نص صياغة الأمم المتحدة، من خلال تصويره لنا أن شعب تيمور الشرقية كان تواقا لفترة طويلة إلى الاندماج في الاندونيسيين عموما، يخفي مشاعر الذين صاغوه بأن الاندماج كان في الواقع ملجأ أخيرا.

وحالة الحذف الثالثة، وربما كانت الأهم، تتمثل في حذف الفقرة الثانية برمتها. وتعبر هذه الفقرة عن الأسف لأن

"الشروط المتعلقة بتقرير مصير شعب تيمور البرتغالي بشأن اختيار مصيره بحرية لم تنفذ بشكل حاسم".

وربما يشير هذا إلى عدم وجود استفتاء، حيث أن الاستفتاء ظل يمثل الهدف الرئيسي للأحزاب الأربعة. فمن خلال الوثائق التي كانت متوفرة لي يتضح أن الأحزاب التيمورية الشرقية الأربعة واصلت تأييد فكرة إجراء استفتاء حتى بعد إعلان باليبو. وكان هدف الذين صاغوه يتمثل في استعادة السلم والنظام. وفي ظل ظروف طبيعية أرادوا أن يبدأوا ثانية بعملية جديدة لإنهاء الاستعمار كان يفترض أن تتوج بإجراء استفتاء.

ولم يطلب إعلان باليبو إلى أندونيسيا القضاء على الأعداء السياسيين للأحزاب الأربعة. ولم يطلب إلى أندونيسيا إنقاذ شعب تيمور الشرقية ككل من الوقوع في محنة. ولم يطلب إلى أندونيسيا أن تحقق الاندماج بالقوة باسم التيموريين الشرقيين. وإنما طلب إلى أندونيسيا أن تحمي أرواح الذين اعتبروا أنفسهم أندونيسيين.

صحيح أن إعلان باليبو استخدم ذريعة لتدخل أندونيسيا. إلا أن ما قامت به أندونيسيا في الواقع كان أشد تدميرا بكثير مما كان متوقعا. وكان يجب على أندونيسيا أن تكون على وعي تام بما كانت ستحصل عليه من هذا الإعلان وبما كان ينبغي أن يظل طي الكتمان عند عرضه على المجتمع الدولي. وهذا يعني أن أندونيسيا كانت تتدخل بوعي منها في ما كان أساسا من شؤون مجتمع تيمور الشرقية.

وهنا أذكر معلومة هامة حصلنا عليها من مسؤول رسمي في الحكومة اليابانية. ووفقا لتلك المعلومة، فإن أندونيسيا أبلغت اليابان أنها ستنسحب من تيمور الشرقية حالما يستعاد النظام هناك. بعدئذ، ووفقا للمسؤول الحكومي الرسمي، جرت مناقشة ساخنة بين المسؤولين الرسميين اليابانيين، ومعظمهم صدق ما قالته أندونيسيا لهم. والسؤال عما إذا كان زعماء تيمور الشرقية قد وقعوا ضحية التضليل أيضا، مثل المسؤولين الحكوميين اليابانيين، ما زال ينتظر الجواب. ولكن إذا كان زعماء تيمور الشرقية قد ظلوا غير متخلين عن فكرة الاستفتاء وقت صدور إعلان باليبو، وهذا أمر محتمل جدا في الواقع، فإننا يجب أن نقول عندئذ أن ما طلب الإعلان أن تقوم به أندونيسيا كان يختلف تماما عما قامت به أندونيسيا فعلا.

غير أن الوقت لم يفت كثيرا بعد لأن يدرك المجتمع الدولي هذه الحقيقة الخفية في الإعلان وأن يعرف بالضبط ما حدث في هذه المرحلة الحاسمة في تاريخ هذه المنطقة المتنازع عليها. ولا يعدو إعلان باليبو أن يكون مثالا آخر على تدخل أندونيسيا في شؤون سكان تيمور الشرقية. وفي الواقع أن ثمة نمطا متواصلا من هذا التدخل من جانبي أندونيسيا في تاريخ هذه المشكلة. وكانت أندونيسيا ترى أنه إذا استقلت تيمور الشرقية أصبحت بسهولة هدفا للتدخل من جانب بلدان أخرى. غير أن ما يبعث على السخرية أن أندونيسيا وحدها التي تدخلت فعلا.

ترك الملتمس المقعد المخصص.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد آزانكوت دي مينيزس (رابطة الدفاع التيمورية) مقعدا إلى طاولة الملتمسين.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة للسيد مينيزس.

السيد مينيزس (رابطة الدفاع التيمورية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن رابطة الدفاع التيمورية

تتوجه إليكم بالشكر، السيد الرئيس، لإتاحتكم الفرصة لها للإدلاء ببيان أمام اللجنة.

سيؤذن السابع من كانون الأول/ديسمبر من هذا العام بالذكرى السنوية العشرين لضم القوات العسكرية الأندونيسية لتيمور الشرقية. وهذه الذكرى السنوية تمثل ٢٠ عاما من السجن والتعذيب وحالات الاعدام بإجراءات موجزة للأطفال والنساء والرجال، وتمثل ٢٠ عاما من إبادة الجنس ضد شعب تيمور الشرقية، مما أنزل الموت بأكثر من ٠٠٠ ٢٠٠ نسمة من التيموريين - أي ثلث السكان.

وخلال هذه السنوات الـ ٢٠ ظلت المقاومة التيمورية حية ومصممة على مقاومتها لاحتلال القوات الأندونيسية. وما كان لهذا أن يكون ممكنا إلا بسبب المغاورين الذين وجدوا دعما من السكان لا مراء فيه. وهذا يدلل بوضوح على رفض الشعب لدمج تيمور الشرقية في أندونيسيا وتصميمه في نضاله ضد الغازي. ومع أنه يصعب على نظام سوهارتو قبول ذلك فهو الدليل الأكبر على أن ثقافة السكان التيموريين وطريقة حياتهم الخاصة لا يمكن أن تتماهيا بأندونيسيا.

ومع ذلك، فإن رفض دمج تيمور الشرقية عن أندونيسيا ليس المسألة الوحيدة هنا. وبغض النظر عن وجود أو عدم وجود معارضة للاحتلال الأندونيسي، فقد حدثت هناك انتهاكات يمكن التحقق منها للإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية - وباختصار الشرعية الدولية لحقوق الإنسان، والمسألة الحقيقية هنا هي أن شعب تيمور الشرقية قد حرم من فرصة اختيار مصيره بحرية لأن القرارات العديدة ذات الصلة للجمعية العامة ومجلس الأمن لم تنفذ.

ولقد حللت ونوقشت هذه المسائل وغيرها من المسائل المتصلة بمسألة تيمور في المؤتمر البرلماني الدولي المعني بتيمور الشرقية، الذي انعقد في لشبونة في الفترة من ٣١ أيار/مايو إلى ٢ حزيران/يونيه من هذا العام. وشاركت رابطة الدفاع التيمورية وغيرها من المنظمات التيمورية في هذا المؤتمر الذي حضره أعضاء في البرلمان من دول الاتحاد الأوروبي، مثل النمسا، وبلجيكا، والدانمرك وأسبانيا واليونان، وهولندا وايرلندا ولكسمبورغ والمملكة المتحدة والسويد؛ وحضره أعضاء في البرلمان من البلدان الأوروبية غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي مثل قبرص ولاتفيا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسويسرا؛ وأعضاء في البرلمان من الدول الأمريكية مثل الأرجنتين والبرازيل وبيرو واوروغواي وفنزويلا؛ وأعضاء في البرلمان من دول أوقيانوسيا، مثل استراليا ونيوزيلندا؛ وأعضاء في البرلمان من الدول الآسيوية، مثل اليابان وتايلند؛ وأعضاء في البرلمان من الدول الأفريقية، مثل أنغولا، والرأس الأخضر، وغينيا-بيساو، وموريشيوس وموزامبيق وسان تومي وبرينسيبي. وحضر أيضا العديد من الشخصيات الأجنبية، للدفاع عن حق الشعب التيموري في تقرير المصير.

ونود أن نغتنم هذه الفرصة لنشيد بجميع البلدان والمنظمات الدولية التي حضرت المؤتمر البرلماني الدولي في لشبونة، وخاصة بأشقائنا من أنغولا والرأس الأخضر وسان تومي وبرينسيبي وغينيا - بيساو وموزامبيق.

وقد أجمع المشاركون على إدانة أندونيسيا والمطالبة بالامتثال الكامل لقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بتيمور الشرقية. كما اعتمدوا توصيات أخرى كثيرة بشأن مسألة تقرير المصير للشعب التيموري. وهذه التوصيات واردة في وثيقة المؤتمر - إعلان لشبونة - التي نشرت فيما بعد.

وأشكال التعبير المتعاظمة التي تؤيد قضية تيمور الشرقية، والتي تتضمن حضور ٧٠ من أعضاء البرلمانات ومجالس الشيوخ من جميع القارات لمؤتمر لشبونة البرلماني الدولي المعني بتيمور الشرقية، لا تدلل فحسب على التضامن مع الشعب التيموري، بل أنها أيضا تمثل، في المقام الأول، موقفا انتقاديا من افتقار الأمم إلى التناسق.

وهذا الافتقار يمكن أن يتبدى في حقيقة أنه، وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقراري الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) و ١٥٤١ (د-١٥) المؤرخين ١٤ و ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠، خولت شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي الحق في أن تختار بحرية بين الاستقلال أو الاندماج مع دولة مستقلة أوالدخول في رابطة مع دولة مستقلة.

وعدم الاتساق هذا يرجع إلى أنه، وفقا للمبادئ المرفقة بالقرار ١٥٤١ (د-١٥) المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠، لا يمكن لإقليم غير متمتع بالحكم الذاتي أن ينال الحكم الذاتي الكامل إلا: أولا، إذا كان الاندماج مع دولة مستقلة قائما على أساس المساواة التامة بين سكان ذلك الاقليم وسكان البلد المستقل الذي اندمج معه؛ وثانيا، حينما يكون الاقليم المندمج قد بلغ مرحلة متقدمة من الحكم الذاتي، وتوفرت لديه المؤسسات السياسية الحرة اللازمة، بحيث يكون لدى سكانه أهلية الاختيار المسؤول بالعمليات الديمقراطية المعتمدة على المعرفة؛ وثالثا، أن يكون الاندماج قد حصل نتيجة لرغبات السكان التي أعربوا عنها بحرية وبالطرق الديمقراطية.

ولم يحدث شيء من هذا القبيل منذ غزو تيمور الشرقية وضمها. بل على النقيض من ذلك، فقد تسببت القوات الأندونيسية في موت أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ من أفراد الشعب التيموري. فهي تعذب وتحتجز دون تمييز؛ وتغتصب المراهقات؛ وتمارس سياسة إبادة جماعية ثقافية وبالذات عن طريق تدمير الأسر والهياكل الاجتماعية وفرض لغة أجنبية وحظر اللغة البرتغالية، وفرض قيود على حرية الكنيسة الكاثوليكية.

وفي وجه هذه المحرقة الحاصلة في إقليم يخضع للإدارة البرتغالية اكتفت الأمم المتحدة، وهي تبدي افتقارا تاما إلى التناسق، بإصدار القرارات دون أن تتصرف بعد ذلك بموجبها.

وتعتزم رابطة الدفاع التيمورية، وفقا لنظامها الأساسي، أن تكون نصيرا للشعب التيموري ووضعه الدولي - من منظور الدفاع عن قيم حقوق الإنسان والديمقراطية، واتخاذ موقف من الأحداث. ونحن مقتنعون بأن انتهاكات حقوق الإنسان في تيمور الشرقية لن تتوقف إلا بعد انسحاب القوات الأندونيسية من الإقليم وإعادة إرساء سيادة القانون.

إن رابطة الدفاع التيمورية التي أسسها عشرات القوميين التيموريين ويتزعمها الشعب التيموري، تطالب بعودة البرتغال حتى يتسنى، بمساعدة الأمم المتحدة والدول الأخرى والمنظمات الدولية، استكمال عملية إنهاء الاستعمار التي توقفت بسبب غزو وضم تيمور الشرقية.

كما أن رابطة الدفاع التيمورية، وعلى أساس الرسائل التي تلقتها مؤخرا من تيمور الشرقية من زعيم المقاومة التيمورية، شالار كوزي، ترفض أي حل من شأنه أن يؤدي إلى "حكم ذاتي خاص لتيمور الشرقية" أي اندماج تيمور الشرقية في أندونيسيا.

فالرابطة تريد أن تمارس تيمور الشرقية تقرير المصير إلى حين التوصل إلى حل عادل حقا ومشرف ومحترم لشعبها.

وفي ضوء الحالة الراهنة، توصي الرابطة الأمم المتحدة بأن تكفل، بالقدر الممكن من الاستعجال، تنفيذ التدابير التالية:

أولا، قبول تمثيل تيمور الشرقية أمام الأمم المتحدة بمبعوثين من جميع المنظمات التيمورية التي تعترف بها الدولة القائمة بالإدارة، باعتبارها منظمات تدافع عن حقوق الإنسان وقضية شعب تيمور الشرقية؛

ثانيا، فتح إقليم تيمور الشرقية في وجه الصحفيين والمنظمات الدولية المدافعة عن حقوق الإنسان؛

ثالثا، إطلاق سراح جميع السجناء السياسيين التيموريين من سجون أندونيسيا وتيمور الشرقية؛

رابعا، أن تقوم الأمم المتحدة، وفقا لإعلان لشبونة، بإعلان يوم ٧ كانون الأول/ديسمبر اليوم الدولي لتيمور الشرقية.

خامسا، انسحاب القوات المسلحة الأندونيسية من تيمور الشرقية والاستعاضة عنها بقوات شرطة تابعة للأمم المتحدة؛

سادسا، القيام، على مراحل، بتنفيذ قرارات مجلس الأمن المتعلقة بتقرير مصير شعب تيمور الشرقية.

وفي ختام كلمتي، أود أن أتوجه بنداء قوي إلى الأمم المتحدة، أثناء احتفالها بعيدها الخمسيني، وعلى ضوء بيان محكمة لاهاي الأخير عن احتلال أندونيسيا غير القانوني لتيمور الشرقية، بأن تقدم

إسهاما مخلصا ورئيسيا في تسوية الحالة في تيمور الشرقية، وفقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة.

ترك الملتمس المقعد المخصص.

بدعوة من الرئيس شغل السيد وارين أولماند (البرلمانيون المناصرون لتيمور الشرقية) مقعدا إلى طاولة الملتمسين.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة للسيد أولماند.

السيد أولماند (البرلمانيون المناصرون لتيمور الشرقية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إسمي وارين أولماند. وأنا عضو في البرلمان الكندي، وكذلك عضو في منظمة "البرلمانيون المناصرون لتيمور الشرقية"، وهي منظمة دولية تتألف من أكثر من ٣٥٠ عضوا من أعضاء البرلمان ومجلس الشيوخ وممثلين منتخبين من ٥٠ بلدا. وجميع أعضائها يؤيدون حقوق الإنسان لتيمور الشرقية، ووقفوا أنفسهم على جعل بلدانهم تعترف بحق تيمور الشرقية الأصيل في تقرير المصير.

ويدرك البرلمانيون المناصرون لتيمور الشرقية أنه أنكر على أبناء تيمور الشرقية حقهم في تقرير المصير. لذلك، ترحب منظمتنا بالمشاورات التي يرأسها الأمين العام حاليا بين البرتغال وإندونيسيا بغرض التوصل إلى سبل لتحقيق تسوية شاملة للمشكلة. وينوه البرلمانيون المناصرون لتيمور الشرقية بالخطوات التي اتخذت من أجل إجراء مفاوضات بين البرتغال واندونيسيا. ومع ذلك، نعتقد أيضا أن هذه المفاوضات لن تفضي إلى تحقيق تسوية عادلة ما لم يتحقق التالي: أولا، إشراك ممثلين عن شعب تيمور الشرقية، بمن فيهم الذين يقاومون الاحتلال الراهن؛ وثانيا، كفالة وضع حد للأعمال العدائية التي تمنع شعب تيمور الشرقية وممثليه من الإسهام بحرية في المفاوضات المؤدية إلى تقرير المصير؛ وثالثا، توفير ظروف تكون مقبولة دوليا لأتاحة وصول وكالات الإغاثة والتنمية وللزوار المستقلين، والصحفيين والدبلوماسيين؛ ورابعا، تضمين العمل في حق تقرير المصير دون تدخل وبشهادة مراقبين دوليين يكونون مقبولين من قِبل شعب تيمور الشرقية.

وفي حزيران/يونيه من هذا العام، التقى في لشبونة ما يزيد على ١٠٠ عضو من البرلمان من ٣٢ بلدا لمناقشة مسألة تيمور الشرقية ولوضع خطة عمل. وتضمن إعلان لشبونه، وهو ما يشار به إلى خطة العمل، دعوة البرلمانات الوطنية فضلا عن الأمم المتحدة، إلى التملك. ولن أستعرض الإعلان برمته، حيث أنني وفرت نسخا عنه لأعضاء اللجنة. ومع ذلك، أرغب في التوقف برهة لإبراز جوانب تتعلق على وجه التحديد بالأمم المتحدة.

يحث البرلمانيون المناصرون لتيمور الشرقية جمهورية إندونيسيا على التقيد بقرارات الأمم المتحدة بشأن تيمور الشرقية؛ ويطلبون إلى الأمم المتحدة كفالة احترام حقوق الإنسان في تيمور الشرقية؛ ويحثون الأمم المتحدة وجميع الحكومات والبرلمانات في البلدان التي تبيع الأسلحة لإندونيسيا على أن تتخذ تدابير ترمي إلى تعزيز الحظر الدولي على هذه التجارة؛ ويطالبون بالإفراج الفوري عن زانانا غوسماو وجميع السجناء السياسيين التيموريين الشرقية المحتجزين في إندونيسيا وتيمور الشرقية؛ ويحثون الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ولا سيما الدول ذات التأثير في المنطقة، على التعاون في البحث عن إيجاد حل مقبول دوليا يمكّن شعب تيمور الشرقية من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف في تقرير المصير؛ ويطلبون إلى الأمم المتحدة إعلان يوم ٧ كانون الأول/ديسمبر بوصفه اليوم الدولي لتيمور الشرقية؛ ويشيدون بالقصص البطولية والمأساوية لشعب تيمور الشرقية في كفاحه من أجل الحرية والحفاظ على هويته التي يعود تاريخها إلى قرون؛ ويطلبون إلى الأمين العام أن يدعو حكومة إدونيسيا إلى الامتثال لتوصيات المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام بلا محاكمة أو بإجراءات موجزة أو الإعدام بلا محاكمة أو الاعدام التعسفي، وهي التوصيات التي تم تجاهلها حتى الآن؛ ويطلبون إلى لجنة حقوق الإنسان دعوة حكومة إندونيسيا إلى تقديم تقرير إلى اللجنة عن امتثال إندونيسيا لتوصيات المقرر الخاص؛ ويطلبون إلى مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان أن يقوم بزيارة لتيمور الشرقية وأن يقدم تقريرا إلى الأمين العام، ولجنة حقوق الإنسان، والمجتمع الدولي بشأن امتثال إندونيسيا لتقرير المقرر الخاص بشأن حالات الإعدام بإجراءات موجزة، وما أفيد من انتهاكات لحقوق الإنسان الأساسية، وتأدية إندونيسيا لواجبها القاضي بمنح

شعب تيمور الرقية حقه في تقرير المصير وهو الحق الذي منحه أياه القانون الدولي.

وكما تدرك اللجنة إدراكا تاما، توجد تقارير عديدة موثقة تلخص الانتهاكات الصارخة والفاضحة والجارية لحقوق الإنسان في تيمور الشرقية وإحدى الوثائق التي لم تنشر حتى تاريخه تقرير سفير كندا لدى إندونيسيا، السيد لورنس ديكنسن، عن الزيارة التي قام بها لتيمور الشرقية في شباط/فبراير من هذا العام. ويتضمن التقرير عدة حقائق هامة أود أن استرعي انتباه هذه اللجنة لها. وتبدو الوثيقة كأنها تقرير لهيئة العفو الدولية أكثر منها بقلم سفير كندي. وهي تلخص انتهاكات حقوق الإنسان باعتبارها حقائق. ولعل ذلك ما يجعل هذا التقرير قيّما للغاية - وهو التقرير الذي تقلل من أهميته حتى الآن الحكومة الكندية. ويتوجب أن أذكر أن إندونيسيا هي أيضا شريكة اقتصادية وسياسية لكندا. وفي الوقت نفسه، فإن حقوق الإنسان جانب هام للسياسة الخارجية لكندا. لذلك، فمن باب أولى أن يكون هذا التقرير هاما نظرا إلى السياق الذي وضع فيه.

ولقد ذكر التقرير أن هذه الزيارة كانت "أكثر الزيارات إثارة للقلق تقوم بها السفارة في فترة ما بعد تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١" . وهذه إشارة إلى مجزرة ديلي، حيث أطلقها العسكريون الإندونيسيون النار وقتلوا المئات من أبناء تيمور الشرقية، وجرحوا المئات الآخرين منهم؛ وحتى الآن لا يزال هناك مائتا شخص مجهولو المصير. وتلاحظ السفارة أن تتخذ إجراءات عسكرية صارمة في تيمور الشرقية منذ انصرف رؤساء الدول من اجتماع محفل التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، الذي عقد في جاكرتا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. ويمضي التقرير إلى ملاحظة أن

"هذا الإجراء سبب الترويع، وعزز ظهور العسكريين والشرطة، وأكثر من الاعتقالات ومن ... سوء المعاملة، وأحدث منذ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ عددا من الوفيات وحالات الاختفاء والضرب المبرح".

وفي أوائل عام١٩٩٥، وصف السفير الحالة في تيمور الشرقية بأنها "تحولت في الآونة الأخيرة نحو الأسوأ". ويقوم السفير ديكنسن بتوثيق حالات عديدة من الاعتقالات، والترويع، وضرب المحتجزين وتعذيبهم؛ وقتل عدد من السكان المدنيين، وأعضاء عصابات "نينجا" الذين يزرعون الرعب في ديلي. ويلخص السيد ديكنسون الحالة كما يلي:

"... إنها إجمالا صورة عن محاولة متضافرة، رغم أنها تفتقر إلى التنسيق، من قبل قوات الأمن للقضاء على المعارضة للحكم الإندونيسي في تيمور الشرقية. ومما ينذر بالسوء أن عددا من مصادرنا وصف الحالة بأنها تشبه إلى حد بعيد لفترة التي سبقت مباشرة يوم ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١".

ولقد قام سفير كندا بزيارة كل منطقة رئيسية في تيمور الشرقية بغية توفير نظرة شاملة للحكومة الكندية عن حالة حقوق الإنسان في تيمور الشرقية. وقال،

"فيما يتعلق بأعمال القتل التي جرت في ليكويكا في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، فإن أوثق التقارير ... تقول بأن كلا من الأشخاص الستة الذين قتلوا في ليكويكا ربط بإحكام وأطلقت عليه رصاصتان في الرأس من مسافة قريبة".

وعندما وصل الوفد الكندي إلى ديلي، كان مفروضا منع التجول بسبب عصابات "النينجا" التي كانت تنشر الرعب في صفوف السكان. وتساءل سفير كندا نفسه لماذا طُلب منه ترك الفندق ليلا، نظرا إلى أن رئيس العسكريين والشرطة قال إن عصابات "النينجا" ليست سوى إشاعات. ويشير السفير بعد ذلك إلى أنه:

"في الوقت ذاته، أعلن رئيس الشرطة في وقت لاحق من اليوم نفسه أنه اعتقل ١٢ شخصا لهم علاقة بأنشطة "النينجا" وأن الشوارع آمنة الآن".

وفي بوكو، وبعد التحقيق في أعمال الشغب التي حدثت يوم ١ كانون الثاني/يناير ، لاحظ السفير أن عدد الإصابات قد يكون أعلى بكثير مما أفيد سابقا. والوفد الكندي أيضا

"سمع تقارير عن حملة من بيت إلى بيت لتحذير المقيمين المحليين من الإبلاغ عن أفراد الأسر المفقودين. وأخبرنا ... أن ضحايا إطلاق النار الذين أدخلوا إلى المستشفى أنذرهم أطباؤهم وعسكريون على حد سواء بعدم افشاء السبب الحقيقي لجراحهم".

وفي سواي ، يلاحظ السفير أن المستشفى المحلي يبلغ عن وجود صعوبة في إعطاء اللقاحات

"لأن السكان المحليين يحاذرون الخدمات الطبية ، نظرا، فيما يبدو، لما كان لهم من تجارب ماضية مع برامج تحديد السكان".

وعموما يخلص السفير إلى أن هناك في الواقع إجراءات عسكرية صارمة في تيمور الشرقية أدت إلى تزايد انتهاكات حقوق الإنسان. لكن التقرير ينتهي عند هذا الحد دون اقتراح حلول للحالة التي لا تطاق المستمرة منذ ما يقرب من ٢٠ سنة.

ووفق نص حكم محكمة العدل الدولية في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٥ في القضية بين البرتغال واستراليا:

"إن تأكيد البرتغال هو أن حق الشعوب في تقرير المصير، كما يتجلى في الميثاق وتطور من ممارسات الأمم المتحدة، ذو طابع ينطبق على الجميع ولا عيب فيه. ومبدأ تقرير المصير للشعوب مبدأ يعترف به ميثاق الأمم المتحدة وفتاوى المحكمة ... إنه أحد المبادئ الأساسية في القانون الدولي المعاصر".

كما أكدت المحكمة على أنه

"بالنسبة إلى الطرفين، يظل إقليم تيمور الشرقية إقليما غير متمتع بالحكم الذاتي، ولشعبه حق تقرير المصير".

ويوصف تقرير المصير بأنه حق للكافة، حق ملزم لجميع الدول. وهذا يوضح أن تحديد المحكمة يسري على إندونيسيا. وعلى الرغم من أن المحكمة حكمت لصالح استراليا أيد هذا الحكم النقطة الأساسية في حجة البرتغال.

ثمة دليل كاف على استمرار تزايد انتهاكات حقوق الإنسان في تيمور الشرقية في ظل الاحتلال الإندونيسي غير الشرعي، الأمر الذي يتجلى بوضوح من التقرير الأخير المقدم من سفير كندا إلى إندونيسيا، وتؤيده أيضا الشهادة المقدمة هنا اليوم. وكما يوضح حكم محكمة العدل الدولية، لم تمنح تيمور الشرقية قط الفرصة لممارسة حقها الأصيل في تقرير المصير. لذلك فإن البرلمانيين المناصرين لتيمور الشرقية يطلبون إلى اللجنة الخاصة لإنهاء الاستعمار أن تقدم دونما إبطاء توصية إلى الدورة القادمة للجمعية العامة بطرح مشروع قرار بشأن تيمور الشرقية، يدعو إلى انسحاب القوات الإندونيسية وإلى إجراء انتخابات حرة ونزيهة بإشراف الأمم المتحدة بشأن مسألة تقرير المصير. وإذا قدمت اللجنة الخاصة هذه التوصية، فلتتأكد اللجنة من أن الأعضاء في البرلمانين المناصرين لتيمور الشرقية، في جميع البلدان الخمسين التي توجد بها أعضاء، سيسعون جاهدين للضغط على ممثليهم في الأمم المتحدة لتأييد مشروع القرار هذا.

وأشكر الأعضاء لإتاحة الفرصة لنا لمخاطبة هذه اللجنة، وأثني عليهم لاتخاذهم هدف تحقيق الإنهاء الكامل للاستعمار في موعد أقصاه عام ٢٠٠٠.

ترك الملتمس المقعد المخصص.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠